

القطاع النفطي في الجزائر واشكالية تنويع مصادر الدخل

مكاوي الحبيب

بابا حامد كريمة

جامعة وهران 2

جامعة وهران 2

ملخص:

يعتبر البترول موردا حيويا ناضبا ومصدرا للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول في العالم، بحيث هو مرتبط أساسا بالأمن الوطني للدولة وقوتها وهيبتها، خاصة تلك الدول التي يرتبط دخلها العام بما تجنيه من ضرائب ودخل قومي عام يعتمد على عائدات البترول، والتي يؤدي انخفاضها إلى إختلالات في اقتصاد تلك الدول بما يهدد وحدة كيائها وسيادتها وبالتالي فإن مداخيل الكثير من الدول العربية حتى أصبحت تسمى بالإقتصاديات الريعية و تحولت من فرضية إقتصاد القوة بإمتلاكها للنفط إلى إقتصاد الفقاعة نتيجة إغياز العوائد من مسارها الحقيقي للتوظيف و البقاء مع إشكالية المصدر الواحد للمداخيل.

ولقد تشاركت الجزائر مع تلك الإقتصاديات في هذه السّمة، و أصبحت هناك علاقة إرتباط تشابكية بين الإقتصاد الوطني و قطاع المحروقات حتى أصبح تحديد و ضعته إستقرارا أو إختلالا يتوقف على حركة أسعار البترول و عوائده ما جعله عرضة للصدمات الخارجية، مما أصبح لزاما علينا معرفة درجة إرتباط الإقتصاد بعوائد هذا المورد.

الكلمات المفتاحية: القطاع النفطي، أسعار النفط ، الميزان التجاري ، الإيرادات العمومية .

Abstract:

It considers oil a vital resource depletable source of national income for many countries in the world, so it is mainly linked to the national security of the state and its power and prestige, especially those countries that is linked to their income year, including earn from taxes and a GDP the year depends on oil revenues, which leads to fall to imbalances in the economy of those countries that threaten the unity of its existence and sovereignty and therefore the incomes of many Arab countries until it became known as economies rentier and turned from the premise of economy of force having over oil to the economy of the bubble as a result of bias returns from the real course of employment and stay with the problematic one source of income. And Algeria has partnered with those economies in this attribute, and there became a liaison picket between the national economy and the hydrocarbon sector relationship has become so determine and nines stable or imbalance depends on the movement of oil prices and revenues that make it vulnerable to external shocks, which become necessary for us to know the degree of correlation economy returns

this resource.

Key words: the oil sector, oil prices, the trade balance, the public revenue .

مقدمة:

عرفت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات جذرية ألقت بضلالها على التطورات الحاصلة في الإقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بإفرازات العوالة والثورة التكنولوجية من جهة، والتحويلات السياسية من جهة أخرى (كالأزمات الدولية والحروب). ولقد كان لهذه العوامل دورا هاما في تزايد الإهتمام والبحث عن الموارد الإقتصادية والطبيعية الكفيلة بالسيطرة والسيادة والمواجهة أمام زحم هذه التطورات.

ويعتبر النفط من أهم هذه الموارد خاصة في الوقت الحاضر بعد أن أزاح الفحم عن المركز الأول الذي ظل يحتله لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية، فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الإنتقال بالإقتصاد العالمي من إقتصاد بترولي إلى إقتصاد جديد يعتمد في نشاطاته على الطاقة النووية أو الشمسية أو العودة للفحم... الخ، بسبب محدودة مصادر الطاقة البديلة، وإرتفاع تكلفتها مقارنة بالبتروال.

كما تزايدت أهميته أيضا إنطلاقا من حتمية مسايرة التطور التكنولوجي وفي جميع المجالات المرتبطة أصلا بالإمكانيات الطاقوية والبتروية تحديدا من جهة وفي طبيعة السلعة النفطية التي أكسبت سوق تداولها مميزات خاصة من جهة أخرى، وبغض النظر عن إختلاف الإقتصاديين حول طبيعة هذه السوق إن كانت إقتصادية بحتة أم أنها ذات طبيعة إزدواجية إقتصادية وسياسية، فإنه يمكن القول أن التطور التاريخي لهذه السوق كان له آثارا عميقة على تطور قطاع المحروقات للكثير من الدول وخاصة العربية منها.

وبالنظر لحالة الإستقرار السياسي والإقتصادي والأمني التي عايشها العالم في السنوات الأخيرة، وألقت بضلالها على سوق النفط العالمي بدء من الأزمات النفطية والدولية (وخاصة أزمة 1986) وحروب الخليج وأحداث 11 سبتمبر، وحرب العراق... الخ ووصولاً حتى إلى التغيرات المناخية (أعاصير 2005) التي إهتز سعر النفط بسببها، كان لا بد من تسليط الضوء حول هذه التقلبات التي غيرت إقتصاديات بأكملها نتيجة ظروف خارجية، خاصة إذا تعلق الأمر

بالدول النفطية كالجائز التي تعتمد على هذا المورد كمصدر وحيد لمداخيلها الخارجية، و من هنا إنبثقت إشكالية البحث من خلال التساؤل التالي:

ما هي الآثار والإنعكاسات الفعلية للنفط بأسعاره وعوائده على الإقتصاد الجزائري ؟

فرضيات البحث: للإجابة على الإشكالية إستندنا إلى الفرضيتين التاليتين:

- تلعب العوائد النفطية دورا بارزا في تحقيق تنمية مستدامة لإقتصاديات الدول النفطية إذا ما إستغلت إستغلالا جيدا.

- تساهم حركة أسعار النفط في تحديد وضعية الإقتصاد الجزائري ومؤشراته إستقرارا أو إختلالا.

أهداف البحث: يتحدد هدف البحث في معرفة الأثر الحقيقي لتقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الوطني من خلال استخدام "E.Views" الذي يظهر مجموعة من المعادلات السلوكية، يمثل سعر النفط PP في كل معادلة متغير مستقل بينما يختلف المتغير التابع حسب المؤشر المدروس، ومن أجل ذلك تمت الدراسة على عينة من المؤشرات، يبرز كل مؤشر في 30 مشاهدة خلال الفترة الزمنية (1975-2004).

منهجية البحث: ومن أجل التحقق من هذه الفرضيات، تم الإعتماد على مناهج علمية، بدءا من المنهج الوصفي التحليلي الذي يتعدى وصف الظاهرة إلى تحليلها الكمي، وقد إستوجبت الدراسة التطبيقية إستنباط النتائج وتحليلها بعد إستقراء مسار البيانات الإحصائية، و من أجل ذلك قسمت الدراسة إلى جزئين :

الجزء الأول: خاص بالمرجعية التاريخية لقطاع المحروقات في الجزائر

الجزء الثاني: إنعكاسات النفط على الإقتصاد الجزائري

أولا: المرجعية التاريخية لقطاع المحروقات : لعب قطاع المحروقات في الجزائر دورا رئيسيا في تمويل التنمية الإقتصادية بفضل الموارد الهامة التي يحويها حيث يساهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 40% و أكثر من 60% في الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية(1). و سنحاول إيضاح أهم خصوصيات قطاع المحروقات في الجزائر من خلال تسليط الضوء على المراحل التي مر بها القطاع وفقا للمراحل الإنتقالية التي شهدتها الإقتصاد الجزائري.

1. البترول قبل الإستقلال (2) : يمكن إبراز النشاط البترولي في الجزائر قبل الإستقلال من خلال النقاط الآتية:

*لقد كانت أولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول عام 1913 في الإقليم الغربي من منطقة غليزان من طرف الشركات الفرنسية التي ظلت تتبع أطماعها الاستغلالية، وتابعت بذلك أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بكل من قسنطينة والعلمة وعين فكرون وسيدي عيش و لم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف.

• في سنة 1946 إكتشفت شركة بترول "الصور" الفرنسية أول حقل بترولي في "قطرني" ثم حقل "برقة" بالقرب من عين صالح عام 1952، ومنذ تلك الفترة أدركت فرنسا والشركات الأجنبية(3) أنه لا بد من استغلال الثروات البترولية للجزائر، وسعت للحصول على امتيازات للبحث و التنقيب. وبالفعل نجحت هذه الشركات في سلسلة من الإكتشافات بدأت بحقل "إيجلس" عام 1954 و "حاسي مسعود" سنة 1956 المكتشف من طرف شركة البترول الفرنسية -الجزائر- و الشركة الأهلية للتنقيب عن بترول الجزائر و إستغلاله -ريبال- و نظرا لأهمية الحقل صرحت فرنسا أنه لو أمكن نقل هذا البترول إلى ساحل البحر لثم الإستغناء عن بترول الشرق الأوسط.

ومن الحقول أيضا عجيلة، تقنتورين و وزارزتين التي إكتشفتها شركة البحث عن بترول الصحراء وإستغلاله، ويصنف بترول جميع هذه الحقول من النوع الجيد الذي تنخفض نسبة الكبريت فيه. كما صاغت فرنسا أهدافها الإستعمارية والإستغلالية للثروات الوطنية في شكل مواد صدرت بإسم قانون البترول الجزائري رقم: 1111/58 في 1958/11/22 و شمل ماييلي:

- وضع نظام للإمتيازات، مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات

البترولية؛

- حساب الضريبة و الأرباح على أساس الأسعار الفعلية و هي ما تصح به الشركات وتقل بحوالي

20% عن الأسعار المعلنة.

- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية؛

- خصم 27,5% من إنتاج البترول تحت بند "صندوق تحديد المخزون" دون أن يدخل في

حساب الضرائب أو الأرباح.

2. قطاع المحروقات خلال فترة 1962-1999 : تميزت هذه الفترة بإبرام عدة إتفاقيات و إصدار قوانين

لترقية هذا القطاع و كانت أهمها:

1.2 إتفاقيات إيفان 1962: ولعل أهم المسائل البترولية التي تضمنتها إتفاقية إيفان هي:

- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي؛

- إستثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.

- إعتتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية.

- إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية(4).

إلا أن هذه الإتفاقية لم تحمل الجديده معها، ذلك أن السيطرة الوطنية على الثروات لم تتحقق و أهم ما حدث بعد الإتفاقية و تحديدا في 31 ديسمبر 1963 هو إنشاء الشركة الوطنية للبترول "سونا طراك"(5).

2.2 إتفاق جويلية 1965: لقد مثلت هذه الإتفاقية تعاون جزائري فرنسي و شملت على:

- رفع نسبة الضريبة من 50% إلى 53% و صلت خلال سنتي 1968 و 1969 إلى حوالي 54% و 55% على الترتيب.

- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة إستثمارات الشركات في عمليات التنقيب

والبحث؛

- إلغاء نسب الاستهلاك و وضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.

- رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة (S.N.RIBAL) الفرنسية، مع تعيين رئيس للشركة من

الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%؛

- سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي و تكون بذلك ملكية تامة لها.

- إستحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

وقد ساهمت هذه الإتفاقية في تزايد دور شركة سوناطراك، حيث كان أول تنظيم للشركة على أساس المسؤوليات التي يتحملها الطرف الجزائري في إطار إتفاقية 1965(6).

وما تجدر الإشارة إليه أنه مع إفتقار شركة سوناطراك لوسائل الحفر والتنقيب تم تكليف شركات أجنبية بذلك، و هو ما تسبب في تأسيس مجموعة من الشركات المختلطة، كانت أولها شركة "ألفور" تمتلك فيها شركة سوناطراك 51% بينما بقيت 49% لشركة الجنوب الشرقي للتنقيب الأمريكية "sedco" و بنفس النسبة إمتلك سوناطراك جزء من شركات أخرى تأسست على أساس الشراكة منها: ألجيو، ألسترا، ألريف، ألكور...الخ.

3.2 ثورة التأمين: لقد مرت عملية التأمين في الجزائر بعدة مراحل أهمها(7):

1.3.2 مرحلة أولى تضمنت مايلي:

- من خلال شبكة البيع التابعة لشركة بريتش بترولوم، فرضت رقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع و التكرير في سنة 1967.

- إبرام إتفاقية جيتي في 19 أكتوبر 1967، تولت من خلالها شركة سونا طراك دور المتعهد الرئيسي للأعمال و ملكية الدولة للغاز الطبيعي.

- إصدار مجموعة من قرارات التأمين للشركات الأجنبية (8) سنة 1970 و هو ما أدى إلى الرفع من حصة سوناطراك؛

-أعلنت الجزائر عن زيادة سعر البرميل من البترول إلى دولارين و 95 سنت بتاريخ 21-07-1970 .

2.3.2 مرحلة ثانية(9):

بعد كل تلك الإتفاقيات و المفاوضات التي خاضتها الجزائر رفقة الطرف الفرنسي، لم يبق لهذه الدولة التي تبحث عن تأكيد الإستقلال السياسي بالإقتصادى إلاّ قرارا واحدا و هو قرار التأمين.و تم ذلك من خلال خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين الذي أصدر عدة قرارات نفذت ابتداء من يوم الأربعاء 24/02/1971 و كانت أهمها:

❖ ترفع المشاركة الجزائرية في كل الشركات النفطية الفرنسية إلى 51% من أجل التحكم الفعلي فيها

❖ تؤمم حقول الغاز الطبيعي و يؤمم النقل البري أي كل الأنابيب البترولية.

و كانت أهمّ النتائج التي ترتبت عن قرار التأميم و أثرت على هيكل قطاع المحروقات هي (10):

✓ التخلص من التبعية الإقتصادية للجزائر، و المتعلقة أساسا بالثروات الوطنية؛

✓ إنهاء عقود الإمتياز التي إكتسبت صفة الإحتكارية في مراحل النقل و التسويق و الإنتاج النفطي؛

✓ تخلي الشركة الفرنسية للبترول عن مصالح النقل في شركات "ترايسا، سويغ و سوترا"، و بيع مصنع لتسييل الغاز الطبيعي؛

✓ رفع نسبة مشاركة و سيطرة سوناطراك إلى 51% في عقود البحث و التنقيب؛

✓ تحول الدفع من الفرنك الفرنسي إلى الدينار الجزائري؛

✓ فتح المجال أمام اليد العاملة الوطنية لإطارات أو غيرها.

و من ثم إرتبطت التنمية الإقتصادية في الجزائر بالقطاع النفطي و مداخله منذ السبعينات، فتكثف إنتاج المحروقات، و أقيمت لذلك إستثمارات ضخمة. فإذا كان المخطط الثلاثي 1967-1969 قد وجه ما يقارب 2,3 مليار \$ للإنتاج البترولي بنسبة وصلت إلى 45% من المبالغ المخططة للاستثمار الوطني، فإن المخطط الرباعي 1970-1973 قد رفع من الحصة المخصصة للقطاع إلى 9 مليار \$ بنسبة فاقت 49% من إجمالي الإستثمارات (11). و لقد ساهمت هذه الإستثمارات في زيادة الإنتاج الجزائري من المحروقات من جهة، و كذا في تنوعه من جهة أخرى كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم 01 : الإنتاج الجزائري للمحروقات في الفترة مابين 1962 و 1984 .

السنوات	غاز طبيعي	غاز البترول	منتجات	بترول خام
1962	300	-	-	22.800
1969	2600	100	2.200	50.000
1974	5500	380	5.000	52000
1979	20.000	1000	600	63000
1984	30.000	3500	21.000	52.000

المصدر: احمد هني: "المدونية" موفم للنشر، الجزائر 1992، ص 76.

والملفت للإنتباه أن فترة السبعينات قد توفرت فيها الموارد المالية من العوائد البترولية بصورة مرتفعة، نتيجة لإرتفاع أسعار النفط بسبب الظروف السائدة آنذاك والمتعلقة أساسا بالصدمة البترولية "الانتصار العربي في حرب أكتوبر 1973.

فتضاعف بذلك دور قطاع المحروقات و خاصة شركة سوناطراك التي زادت نسبة سيطرتها من 56% نهاية 1971 إلى 82% عام 1980، وإرتفع حجم منتوجاتها البترولية إلى 98.5% عام 1981، خاصة بعد أن أحكمت سيطرتها على جميع مراحل الإنتاج البترولي بـ 100% على أهم الحقول الجزائرية و هو حقل حاسي مسعود (12).

3. قطاع المحروقات و الإصلاحات الجديدة 2000-2005 (13) : عرف قطاع المحروقات خلال فترة 2000-2005 نتائج قيمة نظرا للإصلاحات الهامة التي قامت بها الدولة في تعديل و إستحداث قوانين و مؤسسات مكنتها من إسترجاع صلاحياتها بصفتها مالكة للثروة الطبيعية و محرك للإستثمارات.

1.3 إصلاحات مؤسسية و تطوير مصادر و هياكل القطاع :

1.1.3 الإصلاح المؤسسي: لقد برزت هذه الإصلاحات في شكل قوانين شملت معظم مصادر الطاقة

(14)، و أهمها التي تم المصادقة عليها و ساهمت في ترقيتها أي:

• قانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة، و قد شمل القانون مجموعة من التدابير و الإجراءات المتخذة سعيا لترشيد الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة(15) وكذا في التقليل من آثار النظام الطاقوي على البيئة.

• قانون رقم 05-07 خاص بقطاع المحروقات مؤرخ في 28 أفريل 2005 و أهم ما جاء في القانون هو رفع الإحتكار في استغلال منشآت نقل المحروقات وكذا فتح المجال للإستثمار مع السماح للمتعاملين بإستغلال شبكة النقل بالأنايب إضافة إلى الإهتمام أكثر بالبيئة، وسيسمح القانون أيضا بتوسيع المنافسة وعدم التمييز بين المتعاملين العموميين عند منح الرخص..الخ.

وأما المادة 9 من القانون فقد خصتها لتسعير البترول الخام، حيث يحسب سعر البترول الخام داخل المصفاة كل سنة على أساس متوسط سعر البترول للخام للصادرات للعشر سنوات الأخيرة (16).

2.1.3 تطوير مصادر المحروقات: حاولت الحكومة خلال هذه الفترة تطوير مصادر الطاقة وهذا عن طريق:

♦ تطوير جهود البحث: ساعد إصدار نظام المناقصات المفتوحة من خلال نشرة المناقصات الأسبوعية لقطاع الطاقة و المناجم سنة 2001 في تقليص مدة المفاوضات، و هو ما ساهم في زيادة و مضاعفة العقود المبرمة. ففي الفترة الممتدة بين 2000-2005 أبرم في إطار البحث و الإستكشاف أكثر من 40 عقد مع الشركاء الأجانب من خلال ست مناقصات دولية، حفر أيضا 240 بئر و سجل 51 إكتشافا للمحروقات، 43% منها كان من طرف شركة سوناطراك.

♦ زيادة الإحتياطيات المؤكدة و تحسين إنتاجية المكامن: تقدر إحتياطيات المحروقات المؤكدة التي تم إثباتها إلى غاية 01-01-2005 ب 11,35 مليار برميل من البترول الخام و 4550 مليار مكعب من الغاز الطبيعي. و تعتبر الإحتياطيات النفطية منخفضة مقارنة بالدول العربية النفطية، و لهذا تسعى شركة سوناطراك إلى رفعها من خلال مجموعة من المشاريع، خاصة تلك المتعلقة بتحسين إنتاجية المكامن.

3.1.3 تطوير الهياكل القاعدية: ونقصد بها التكرير، تجميع الغاز الطبيعي، و النقل: تعتمد صناعة التكرير في

الجزائر على أربع مصاف أساسية هي سكيكدة، أرزيو الجزائر العاصمة و حاسي مسعود، ذات طاقة تكريرية إجمالية تقدر ب 22 مليون طن في السنة، تباشر و تشرف شركة "نفتك" فرع 100% بشركة سونا طراك على نشاطات التكرير.

وتمشيا مع متطلبات السوق الدولية والمعايير الأوروبية الجديدة، قامت الشركة بإعداد برنامج لتأهيل و تحديث وحداتها التكريرية للفترة 2005-2008 بمبلغ يصل إلى 1,2 مليار \$ و أهم هذه المشاريع:

- مشروع هليوم سكيكدة بدء من جوان 2005 لإنتاج 600 مليون قدم مكعب / سنة من الهيليوم و 50.000 طن / السنة من الأزوت.

- مشروع مصفاة أدرار لتكرير 600.000 طن/ السنة من البترول، انطلقت الأشغال في مارس 2004 بتكلفة إستثمارية و صلت إلى 167 مليون دولار، 50,1 مليون مقدمة من سوناطراك و 116,9 مليون \$ تمولها شركة CNPC الصينية.

- **تميع الغاز الطبيعي و غاز البترول** : تملك شركة سونا طراك طاقة تحويل و تميع الغاز الطبيعي مقدرة بـ 24 مليون طن من الغاز السائل، و أهم المشاريع الجديدة مصنع تيهرت بطاقة إنتاج 36000 برميل / يوم من الغاز السائل. و أما فيما يتعلق بغاز البترول الذي يقدر إنتاجه الحالي بـ 9,2 مليون طن يوجه للتصدير، فتسعى الجزائر لرفعه في سنة 2010 إلى 14 مليون طن.

- **النقل** : و نقصد به الموانئ البترولية المتمثلة في ميناء أرزيو و بجاية و سكيكدة، و سعيها لتطويرها تم إنشاء شركة تسيير و إستغلال الموانئ البترولية من شركة سونا طراك و شركة تسيير الموانئ سنة 2004.

2.3 إستهلاك الطاقة و ترشيدها: إنطلاقا من المخطط الوطني لإستهلاك الطاقة، تهتم شركة نفطال فرع 100% لسوناطراك على تلبية الإحتياجات الوطنية من المواد البترولية، محاولة تأقلم أنشطتها مع متطلبات الساحة الإقتصادية من خلال توجيه الجهود الإستثمارية نحو تجديد و تحديث منشآت التخزين و التوزيع و إعادة تنظيم نشاطاتها لمواجهة المنافسة خاصة بعد إنفتاح سوق المواد البترولية للخواص و المنافسة الأجنبية، و في إطار الشراكة قامت سونطراك بمفاوضات مع بعض الشركات الأجنبية الكبرى منها Exxon Mobil , BP, Shell

3.3 الإنضمام إلى منظمات دولية: إن أهمية هذا القطاع بالنسبة للإقتصاد الوطني، تجعل ترقيته و تطويره تساهم بشكل فعالة في رفع مكانة الإقتصاد الوطني على الصعيد الدولي. فقد تمكنت الجزائر من خلال البترول و الغاز من الإنضمام للكثير من المنظمات التي لها وزنها على المستوى الإقليمي أو العالمي، و منها منظمة البلدان المصدرة

للبنترول "OPEC"، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبنترول، و تعتبر من أهم الأعضاء المؤسسين لجمعية الدول الإفريقية المنتجة للبنترول "APPA" و هي مقر للجنة الإفريقية للطاقة "AFREC".

أما فيما يتعلق بالجانب الأوربي، فقد تمت المصادقة على إتفاقية شراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوربي من أجل التعاون في ميدان الطاقة و المناجم، خاصة و أن شركة سونا طراك عرفت إتفاقيات تعاون و شراكة في هذا المجال، حيث يعمل في الجزائر أكثر من 50 شركة عالمية للنفط و الغاز، فوصلت قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين 2000-2005 حوالي 10 مليار\$.

وبالنظر للأهمية البالغة التي تحضى بها الموارد المالية المتأتية من القطاع، فقد وجهت الإصلاحات أيضا لهذا الجانب، ولعل أهم ما جسد منها هو صندوق ضبط الموارد، فما هي أهميته ؟

4.3 صندوق ضبط الموارد: أدى الإعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البنترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط و منها الجزائر، و لمعالجة هذه الإختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة و المصدرة للبنترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها إشتكت في أهدافها و قواعد عملها، سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد" (17).

1.4.3 ماهية الصندوق: لقد جاء إنشاء الصندوق في سنة 2000 (18)، و هي فترة ميزها الإرتفاع الكبير لأسعار البنترول، التي أثرت تأثيرا إيجابيا بالزيادة في إيرادات الميزانية العامة و التي تمثل إيرادات الجباية البترولية فيها الجزء الأكبر.

و قد ساهم الإرتفاع الذي شهدته السوق النفطية العالمي في أسعار أهم الموارد الطاقوية و هو النفط في الإنتقال من حالة عجز في الميزانية قدر سنتي 1998 و 1999 بـ 101,3 مليار دج و 11,2 مليار دج على التوالي إلى فائض سنة 2000 وصل إلى 400 مليار دج .

وبذلك إتخذت الحكومة إجراءات و معايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة التي إعتمدت سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تحددت وفقه إيرادات الميزانية العامة، و حدد هذا السعر بـ 19 دولار للبرميل، و أمام فارق وصل إلى 9,5 \$ للبرميل بين السعر المرجعي و السعر السوقي، عملت الحكومة الجزائرية على إمتصاص هذا الفائض من خلال إنشاء صندوق يتولى تلك المهام.

و إتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد و الأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق ل 28 ديسمبر 2003 التي نصت على أن تعدل المادة 10 من القانون رقم 2000 -02 المؤرخ في 27 جوان 2000 بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية (19).

2.4.3 أهمية الصندوق: يستمد صندوق ضبط الإيرادات أهميته إنطلاقا من تحوله و في فترة وجيزة إلى أداة

رئيسية و فعالة للسياسة المالية للحكومة، و يمكن إيضاح دوره و أهميته في النقاط الآتية:

✓ ساهمت الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة.

✓ ضبط فوائض البترول و توجيهها في مسار يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني.

✓ تغطية العجز في الميزانية العامة و الانتقال من حالة العجز إلى الفائض.

✓ يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية و سوء تقديرها، و هنا يمثل "صندوق ضبط أو تثبيت"، كما يمكن أن يستخدم في إدخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة و هنا يسمى "صندوق إدخار".

يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد الذي يمثل أداة مالية هامة للإقتصاد الجزائري تتزايد أهميته خاصة في السنوات الأخيرة التي إرتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير.

كما أن إنشاء الصندوق هو تأكيد واضح للعلاقة المترابطة و المتشابكة بين الإقتصاد الجزائري و قطاع المحروقات الذي بدا تأثيره واضحا من خلال عوائده، و وصف الإقتصاد الوطني بأنه عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في سوق البترول العالمي، و لعل الحديث عن تعرض الإقتصاد الجزائري للصدمات سواء كانت سلبية أو إيجابية ناتج أساسا عن الأثر الذي يمكن أن تخلفه التقلبات السعرية للنفط على الكثير من المؤشرات الكلية، و هو ما يستوجب منا دراسة هذا الأثر من خلال الجزء الموالي.

ثانيا : إنعكاسات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري : شهد الإقتصاد الوطني مراحل إنتقالية عديدة ساهم في إيجادها العديد من الظروف و العوامل الداخلية والخارجية، كان البترول أهم هذه العوامل و المؤثرة على الجانب الإقتصادي والجانب النقدي و الجانب الإجتماعي والذي يمكن من خلاله إستنباط أهم مفارقات النفط في الجزائر.

1.2 الجانب الإقتصادي : نحاول من خلال هذا الجانب التطرق إلى بعض المؤشرات كالناتج المحلي، الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، المديونية و خدمتها، مع إظهار في كل مرة العلاقة بين كل مؤشر و سعر النفط في مختلف الفترات -السبعينات ، الثمانينات، التسعينات و بداية الألفية الثالثة- لتمييز كل فترة بخصائص معينة.

1.1.2 الناتج المحلي الإجمالي(PIB): يشير الناتج المحلي إلى جميع السلع و الخدمات المنتجة محليا سواء كان المنتج جزائري أو أجنبي، فهو يتضمن الصادرات بإعتبارها منتوجات محلية ويستبعد الواردات بإعتبارها منتوجات خارج الوطن، وبذلك يمثل PIB مؤشر ذو أهمية كبيرة يمكن من خلاله قياس معدل نمو الإقتصاد الوطني ومعرفة الوضعية الحقيقية للإقتصاد.

وإنطلاقا من معطيات النفط والناتج المحلي الإجمالي في العمود (1) و(2) في الملحق (أ) ظهرت النتائج الآتية:

$$PIB = 0,70PP + 32,18$$

$$R^2 = 0,145961$$

$$R = 0,3820484$$

تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين PP و PIB و هذا ما يبرزه منحنى الشكل البياني(1) من ملحق I، من خلال ميل المعادلة الموجب 0,70 ، و يصل معامل الارتباط إلى 38,20% بين المتغيرين، كما يمكن القول من خلال معامل التحديد أن أكثر من 14,59% من التغير الإجمالي للناتج للفترة 1975-2004 يمكن تفسيرها من تقلبات أسعار النفط، خاصة و أن قطاع المحروقات يساهم بأكثر من 40% في الناتج المحلي الإجمالي (20).

❖ **فترة السبعينات :** شهد الناتج المحلي الإجمالي نموا مستمرا منذ منتصف السبعينات حيث إنتقل من 15,59 مليار دولار سنة 1975 إلى 30,28 مليار دولار عام 1979 بنسبة 113,47% خاصة بعد إرتفاع أسعار

النفط نتيجة إنتصار أكتوبر 1973 من جهة و توجيه أكبر قدر ممكن من الإستثمارات نحو قطاع المحروقات بأكثر من 45% من الإستثمارات الوطنية من جهة أخرى.

❖ **فترة الثمانينات:** إستنادا لمعطيات الثمانينات من الملحق (أ) إتضح أن المعادلة بين المتغيرين كانت كما يلي:

$$PIB = -0,79PP + 73,14$$

أوضحت سالبية الميل لوجود علاقة عكسية بين الأسعار و الناتج، أكدها معامل الارتباط الذي بلغ - 87,69% و من ثم وصل معامل التحديد إلى 76,9%.

فحسب معطيات فترة الثمانينات، يتضح أن الناتج عرف إرتفاعا مستمرا رغم تقلبات أسعار النفط بين الإنخفاض و الإرتفاع، و حتى لما بلغ السعر أدنى مستوياته أثناء أزمة 1986 حيث وصل إلى 12.97 دولار للبرميل بإنخفاض نسبته إلى 52.28%، إلا أن الناتج قد إرتفع بأكثر من 5 مليار دولار، و هو ما يشير إلى أن قطاعات الصناعة و الزراعة قد إتخذت نسب مساهمة كبيرة في الناتج أثناء هذه الفترة حيث خصص المخطط الخماسي الأول أكثر من 78,43% و 36,06% من إجمالي الإستثمارات لكل من قطاعي الفلاحة و الصناعة على التوالي رغم تقليص هذه النسب خلال المخطط الخماسي الثاني (21).

❖ **فترة التسعينات:** لم تكن فترة التسعينات كالثمانينات، إذ أوضحت معطيات هذه الفترة من الملحق (أ) وجود علاقة طردية حسب المعادلة الآتية:

$$PIB = 0,23PP + 44,05$$

في حين بلغ معامل الارتباط أكثر من 17,28% وفقا لنتيجة معامل التحديد المقدرة بـ 2,99%. فقد شهد الناتج تقلبا بين الإنخفاض و الإرتفاع المرتبط بحركة أسعار النفط من جهة و الأوضاع الإقتصادية و برامج الإصلاح خلال التسعينات من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بتشجيع الصادرات المعتمدة أساسا على الصادرات النفطية و تقليص الواردات وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي، إضافة للتحفيزات المقدمة من أجل إستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات

الأجنبية المباشرة، و هو ما يؤدي إلى الرفع من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن حركة المتغيرين في الاتجاه نفسه أوضحتها سنتي 1994 و 1998 التي شهدت إنخفاضاً في الأسعار مما أثر على قيمة الناتج بالإنخفاض.

❖ **فترة (2000-2004):** لقد كان للإرتفاع المستمر الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه الفترة دوراً هاماً في تطور الناتج المحلي الإجمالي وصل سنة 2004 إلى أكثر من 76,59 مليار دولار و هو ما يؤكد عن بقاء الإرتباط بين المتغيرين، كما أن برامج الإصلاح و خاصة برنامج الإنعاش الإقتصادي و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا حركات الشراكة و الخصخصة كان لها أيضاً أثراً بالغاً في زيادة الإنتاج المحلي، إضافة إلى نمو إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فقد بلغ عدد المؤسسات و الأصول المتنازل عنها من شهر جوان 2003 إلى 2005 حوالي 238 مؤسسة، في حين تحاول الجزائر التنويع في إستثمارها بهدف تنويع صادراتها و تحسين و تطوير قطاعاتها الزراعية و الصناعية و الخدمية و هو ما سمح للناتج المحلي الإجمالي بلوغ 101 مليار دولار حسب الإحصائيات التي قدمها رئيس الحكومة يوم 21 مارس 2006 (22).

2.1.2 الميزان التجاري و عناصره : بإعتبار أن رصيد الميزان التجاري يظهر من خلال الفرق بين الصادرات و الواردات فسيتم تحليل الصادرات أولاً والواردات ثانياً، و من ثم الميزان التجاري.

أ-الصادراتE: حسب معطيات العمود (1) و (3) من الملحق (أ) ظهرت النتائج كمايلي:

$$E=0,61PP- 0,580916$$

$$R2=0,453362$$

$$R=0,6733216$$

تشير المعادلة إلى أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط و الصادرات (الميل موجب)، و هو ما يبينه معامل الإرتباط أيضاً، حيث تفوق قيمته 0,5 بالتالي فالعلاقة طردية و قوية، و يمكن القول أن أكثر من 45,33% من التغير الإجمالي في الصادرات لفترة الدراسة يفسّر من قبل تغيرات أسعار النفط و هذا ما يوضحه منحنى الشكل البياني (2) من الملحق I.

وباعتبار أن المعامل الثابت في المعادلة يحدد قيمة الصادرات بغض النظر عن تغيرات أسعار النفط، فبفرض $E = -0,58$ ، أي أن وجود الصادرات مرتبط أساساً بأسعار النفط و حركتها.

* **فترة السبعينات:** شهدت الصادرات ارتفاعاً بارزاً بسبب ارتفاع أسعار النفط منذ تأميم القطاع، حيث إنتقلت من 0,822 مليار دولار سنة 1971 إلى 4,601 مليار دولار سنة 1974 أي تضاعفت بـ 6 مرات خلال 4 سنوات (23)، و يعود ذلك للأسباب الآتية:

- بسط سلطة الجزائر و شركتها الوطنية على ثرواتها بعد تأميم البترول في 24 فيفري 1971.

-الإنتصار العربي في حرب أكتوبر 1973 و ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياته.

-توجيه الجزء الأكبر من الإستثمارات من الخطط التنموية منذ الإستقلال إلى قطاع المحروقات و خاصة المخطط الرباعي 1970-1973 الذي وجه أكثر من 9 مليار دولار للقطاع البترولي (24).

-كان للأحداث الخارجية دورها في التأثير على أسعار النفط بالارتفاع منذ نهاية فترة السبعينات نتيجة الثورة الإسلامية في إيران، أين انتقل سعر البترول الجزائري من 15,12 دولار للبرميل في 1978 إلى 24,80 دولار للبرميل سنة 1979 كما يظهر في الملحق (أ).

* **فترة الثمانينات:** توضح سنوات الثمانينات الارتباط الكبير بين تقلبات أسعار النفط و قيمة الصادرات، حيث توقفت الزيادة أو الإنخفاض في قيمة هذه الأخيرة بالظروف الخارجية التي تتحكم في أسعار البترول. فقد تضاعفت الصادرات من 8,198 مليار دولار سنة 1979 إلى أكثر من 15,623 مليار دولار سنة 1980 بسبب إندلاع حرب الخليج الأولى.

وساهم تقليل نسبة الإستثمارات الموجهة للقطاع في الخطط التنموية لعقد الثمانينات وخاصة المخطط الخماسي الأول 1980-1984 من جهة و إنخفاض أسعار النفط من جهة أخرى في الضغط على الصادرات بالإنخفاض، حيث بلغت سنة 1982 حوالي 11,476 مليار دولار، بالرغم من الجهود الكبيرة لتنمية الإنتاج غير النفطي بتوجيه إستثمارات حكومية كبيرة إلا أن المساهمة بقيت ضئيلة جداً في الصادرات الوطنية. و قد تميزت الفترة بحدث مهم على الساحة الدولية كان له الأثر المباشر على صادرات الجزائرية، حيث إنخفضت أسعار النفط بشكل مفاجئ نتيجة حرب

الأسعار التي شهدتها سوق النفط العالمي سنة 1986 ليلبلغ سعر البترول الجزائري حوالي 12,97 دولار للبرميل (25) بعد أن كان سنة 1985 أكثر من 27 دولار للبرميل. فإثارت عوائد الصادرات بأكثر من 42,13% و وصلت إلى 7,430 مليار دولار سنة 1986 و هي أقل قيمة تشهدها الصادرات أثناء عقد الثمانينات و بالمقابل سعر النفط يمثل أقل سعر أثناء الفترة نفسها و هو ما يظهر جليا من خلال النقطة الحدية الصغرى للمنحنى الشكل البياني (2) من الملحق I.

وقد أكدت الأزمة عن الارتباط الشديد لتمويل الإقتصاد الوطني و خططه التنموية بإيرادات الصادرات من قطاع المحروقات، و ظهر ذلك جليا من خلال قيمة معامل الارتباط لهذه الفترة الذي فاق 93,89% ما يؤكد على أن هناك علاقة ترابط قوية و طردية، حيث إن أكثر من 88,16% من التغير الإجمالي في الصادرات يفسر من قبل تغيرات أسعار النفط.

***فترة التسعينات:** إن ما يمكن ملاحظته من خلال المعطيات المتاحة لفترة التسعينات هو التقلبات المستمرة التي شهدتها أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وهو ما كان له أثر مماثل بالنسبة للصادرات في نفس حركة اتجاه و تغير سعر البترول. فكانت البداية بانتعاش الأسعار وصولها إلى ما فوق العشرين دولار بعد أن غابت عن هذا المستوى منذ أزمة 1986، فبلغت سنة 1991 حوالي 28,85 دولار للبرميل، كانت الصادرات حينها قد وصلت إلى 11,790 مليار دولار و كان ذلك نتيجة أزمة الخليج الثانية من جهة و الإصلاحات التي بدأت فيها الجزائر منذ 1989، حيث تم تخفيض قيمة العملة من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و خاصة في قطاع المحروقات.

إلا أن فترة الإنتعاش لم تدم طويلا إذ سرعان ما عادت الصادرات للانخفاض حتى بلغت أقل مستوياتها أثناء فترة التسعينات سنة 1994 حوالي 8,591 مليار دولار، بسبب انخفاض السعر إلى 16,31 دولار للبرميل و كذا الأوضاع الأمنية السيئة و حالة للاستقرار السياسي التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة و هذا ما يوضحه و هذا ما يوضحه منحنى الشكل البياني (2) من الملحق I.

وسواء تعلق الأمر بأزمة 1986 أو انخفاض الأسعار في 1994-1998 فقد إتضح أنه من بين أهم العوامل التي ربطت الإقتصاد الجزائري بالظروف الخارجية هو الإعتماد على إيرادات الصادرات من المحروقات التي تفوق في كثير من الأحيان 95% من الصادرات الإجمالية، و هو ما جعله عرضة للصدمات الخارجية (26).

وإذا كانت سنوات الثمانينات قد أوضحت الارتباط الشديد و القوي بين الصادرات و أسعار النفط حتى فاق 93,89% فإن فترة التسعينات كانت مغايرة نوعا ما من حيث درجة الارتباط، إذ لم يتعدى معاملته 18,89% و لم تفسر أسعار النفط إلا حوالي 3,57% من تغيرات الصادرات بسبب ظروف أخرى داخلية منها و خارجية كان أهمها برنامج التعديل الهيكلي المطبق خلال هذه الفترة.

***فترة(2000-2004):** شهدت هذه الفترة إرتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات حيث بلغت أكثر من 4,1783 مليار دولار سنة 2004، بسبب الإرتفاع و التطور المستمر لأسعار النفط إذ إنتقلت من 24,8 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 38,66 دولار للبرميل سنة 2004 من جهة ،و أحداث 11 سبتمبر من جهة أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن المنحنى التصاعدي -الظاهر في الشكل البياني (2) من الملحق I - الذي إتخذته صادرات الجزائر لا يرجع فقط لإرتفاع أسعار النفط، بل إلى برامج الإصلاح و الإنعاش الإقتصادي و زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار برنامج ميدا الأورو متوسطي بقيمة 6 مليار أورو. و خلال عام 2004 كما أشارت الإحصاءات الرسمية فإن نسبة نمو الصادرات غير النفطية و الغازية خلال نفس السنة قد بلغت 20% مقارنة بسنة 2003 (27).

ب -الواردات: IM أوضحت المعطيات الواردة في العمود(1) و(4) من الملحق (أ) النتائج الآتية:

$$IM=0,25PP+4,4389$$

$$R^2=0,406869$$

$$R=0,637862$$

هناك علاقة طردية و قوية بين أسعار النفط و الواردات يوضحه منحنى الشكل البياني (3) من الملحق II ،حيث بلغ معدل الارتباط أكثر من 63,78% في حين أوضح معامل التحديد أن أكثر من 40,68% من التغير الإجمالي في قيمة الواردات تفسر من قبل تغيرات أسعار النفط.

يرجع هذا الارتباط لكون الموارد المالية التي يتم من خلالها تغطية الواردات الوطنية ناتجة أساسا عن المداخيل المتحصل عليها من الصادرات النفطية، حيث من بين أهداف زيادة الصادرات هو توفير العملة الصعبة لتغطية الإحتياجات من الدول الخارجية، ومن ثم فإنه وفق علاقة إستراتيجية إستنتاجية تتأثر قيمة الواردات بحركة الأسعار.

***فترة السبعينات:** أمام الإرتفاع المستمر لأسعار النفط شهدت الواردات زيادة مستمرة بلغت سنة 1979 حوالي 8,511 مليار دولار، و تمثلت في السلع الغذائية و الإستهلاكية و التجهيزات المختلفة و المواد الأولية و المنتجات نصف مصنعة التي بلغت أعلى مستوى لها في سنة 1977 حيث وصلت إلى 11,233 مليار دينار جزائري (28).

ويعود التضاعف في الواردات إلى محاولة الجزائر من خلال توجيهها الإشتراكي أثناء تلك الفترة إلى بناء إقتصادها عن طريق تدعيم قواعد التنمية باستيراد تجهيزات الإنتاج، المواد الأولية و المنتجات نصف مصنعة، و عملت السلطات آنذاك على تغطيتها من خلال عوائد صادراتها النفطية التي صادفت إرتفاع أسعار النفط بعد 1973.

***فترة الثمانينات:** تميزت هذه الفترة بالإخفاض المستمر في الواردات حتى وصلت أعلى قيمة سنة 1987، وبلغت 7,042 مليار دولار، و يرجع هذا الإخفاض إلى محاولة السلطات العمومية المحافظة على توازن الميزان التجاري بعد إخفاض صادرات المحروقات بسبب تدهور أسعار النفط و أزمة 1986، و ظهرت المعادلة السلوكية لهذا العقد كمايلي:

$$IM=0,13PP+6,2844$$

و قد بدا واضحا من خلال ميل المعادلة أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، وصل فيها معامل الإرتباط أكثر من 82,48%، بينما بلغ معامل التحديد 68,03% و هو ما يؤكد عن الدور الرئيسي و الهام الذي تلعبه إيرادات و عوائد الصادرات النفطية في تغطية إحتياجات الواردات أمام غياب مصدر آخر للتمويل.

***فترة التسعينات:** إختلفت طبيعة العلاقة بين الواردات و أسعار النفط، خلال فترة التسعينات كما توضحه المعادلة:

$$IM= -0,15PP+12,543$$

وبلغت قيم كل من معامل الإرتباط والتحديد حوالي -48,81% و 23,82% على التوالي، فبينت سلبية معامل الإرتباط العلاقة العكسية بين المتغيرين، حيث أن الإرتفاع أو الإخفاض الذي شهدته الواردات خلال عقد التسعينات لم يكن في نفس حركة إتحاف أسعار النفط في أغلب نقاط العشرة، فعلى سبيل المثال رغم إخفاض الأسعار بأكثر من 10 دولار بين 1991 و 1992، و الإرتفاع ما بين 1995 و 1996 بـ 5 دولار إلا أن قيمة الواردات قد

ارتفعت من 7,684 مليار دولار إلى 8,648 مليار دولار في الفترة الأولى و إنخفضت من 10,126 مليار دولار إلى 9,106 مليار دولار في الفترة الثانية، ويمكن تفسير حركة الواردات من خلال الأسباب التالية:

● قدرة الصادرات على تغطية القيمة الإجمالية للواردات، باستثناء سنة 1994؛

● زيادة كمية الصادرات من المحروقات للتخفيف من الأضرار التي يلحقها انخفاض أسعار النفط كما حدث سنة 1998؛

● النتائج التي أفرزتها الإصلاحات سواء تلك المتعلقة بما قبل 1994 و برنامج التعديل الهيكلي و خاصة تعديلات سعر الصرف نتيجة تحرير مدفوعات الإستيراد خلال سنة 1994 كما ترتب عن التعديلات إرتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بالنسبة للمؤسسات المحلية، في حين ساهمت في خلق و ترقية محيط ملائم للإستثمار الأجنبي (29).

● الوضعية المالية السيئة التي شهدتها المؤسسات الوطنية و التي ترتب عنها رغم سياسات التطهير المالي و إعادة الهيكلة غلق و إفلاس الكثير من تلك المؤسسات و عدم قدرتها على تلبية الإحتياجات الوطنية، و من ثم توجه الدولة نحو الإستيراد.

وبالتالي فإن زيادة الواردات أو إنخفاضها قد إرتبطت أكثر بقدرة الصادرات على تغطيتها، و عدم تفسيرها من قبل حركة أسعار النفط يعود بالدرجة الأولى للتحسن الملحوظ لنصيب الصادرات خارج المحروقات التي إنتقلت من 3% من إجمالي الصادرات سنة 1990 إلى 6,3% ثم 11,8% عامي 1993 و 1995 على التوالي، و من ثم إستطاعت مداخيل الصادرات تغطية الواردات رغم إرتفاعها في سنة 1995 (30).

*الفترة (2000-2004): رغم الزيادة في قيمة الواردات خلال هذه الفترة و بلوغها 19,907 مليار دولار سنة 2004 إلا أن إرتفاع أسعار النفط، و من ثم تطور قيمة الصادرات، ساهم في تغطية الإحتياجات المحلية من الواردات.

كما أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة و التطور الملحوظ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان من بين أهم العوامل التي ساهمت في تقليص قيمة الواردات رغم إرتفاع أسعار النفط كما هو الحال سنة 2003 التي إنخفضت فيها الواردات بحوالي 4,27% في حين إرتفع السعر بـ 15,02%.

ج- الميزان التجاري BC: أظهرت معطيات العمود (1) و (5) من الملحق (أ) ما يلي:

$$BC=0,35PP-5,0197$$

$$R^2= 0,410638$$

$$R= 0,64081$$

توضح المعادلة السلوكية بين أسعار النفط كمتغير مستقل و الميزان التجاري كمتغير تابع إلى وجود علاقة طردية (الميل موجب) و هو ما يبيّن إرتباط قوي بين المتغيرين وصل إلى 64,08% للفترة 1975-2004، في حين برز معامل التحديد أن أكثر من 41,06% من التغيرات الإجمالية في الميزان التجاري يمكن تفسيرها من خلال تقلبات أسعار النفط.

*فترة السبعينات: سجل الميزان التجاري عجزا مستمرا منذ 1970، حيث بلغ أدنى عجز سنة 1972 مقدر بـ 37 مليون دولار ثم إرتفع إلى 0,934 مليار دولار سنة 1974 (31). و لم تشهد هذه الفترة سوى تحقيق فائض واحد سنة 1976 بالرغم من الإرتفاع المستمر لأسعار النفط منذ 1973 و الصدمة النفطية آنذاك، إلا أن ذلك لم يلغي العجز المستمر للميزان التجاري و هذا راجع إلى النمو السريع لقيمة الواردات لمواكبة متطلبات الإقتصاد و التنمية مقابل نمو بطيء نسبيا للصادرات نتيجة تولى الشركة الوطنية زمام الأمور لقطاع المحروقات و الإرتفاع التدريجي للأسعار من 12,75 دولار للبرميل ثم \$13,05/برميل إلى \$15,12/برميل للسنوات 1975، 1976 و 1978 على التوالي.

*فترة الثمانينات: شهدت هذه الفترة نقلة نوعية في رصيد الميزان التجاري الذي إنتقل من حالة العجز في عقد السبعينات إلى تسجيل فوائض مالية معتبرة بدأت منذ 1980، نتيجة التحسن الكبير في قيمة الصادرات و أسعار النفط.

و يظهر الرصيد من خلال المنحنى للشكل البياني (4) من الملحق II أن أقصى قيمة يأخذها رصيد الميزان التجاري في هذه الفترة كان في بدايتها حين بلغ الرصيد 5,064 مليار دولار نتيجة إرتفاع الصادرات بأكثر من 3 أضعاف قيمة زيادة الواردات. في حين برزت أدنى قيمة في العجز المحقق سنة 1986 بسبب إختيار أسعار النفط، ثم العودة إلى عجز آخر نهاية الفترة 1989 بسبب الأوضاع المالية السيئة التي كانت تعيشها الجزائر و خاصة فيما يتعلق بتراكم المديونية

وحلول مواعيد الإستحقاق، إضافة إلى عدم قدرة إجمالي الصادرات على تغطية الواردات الكلية. و بلغت درجة ارتباط الميزان التجاري بأسعار النفط في هذه الفترة أكثر من 74,93% و فاق معامل التحديد 56,15% .

***فترة التسعينات:** لم يسجل خلال هذه الفترة إلا عجزا واحدا للميزان التجاري، كان سنة 1994، نتيجة انخفاض أسعار النفط من جهة و ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات من جهة أخرى، إضافة إلى الأوضاع الإقتصادية السيئة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، و توضح المعادلة السلوكية لهذا العقد

$$B_c = 0,25PP - 2,71$$

إلى وجود علاقة طردية يصل معامل ارتباطها إلى 55,74% في حين كان معامل التحديد الذي يبين نسبة تفسير تغيرات الميزان التجاري من تغيرات الأسعار حوالي 31,07%.

و يتضح من خلال منحنى للشكل البياني (4) من الملحق II، أن أقصى قيمة للميزان بلغت 5,235 مليار دولار سنة 1997 رغم انخفاض أسعار النفط إلى 19,49 دولار لبرميل، و يرجع ذلك إلى انخفاض الواردات و إرتفاع القيمة الإجمالية للصادرات في المقابل و هي أهم العناصر الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي الخاص بتحرير التجارة الخارجية و ميزان المدفوعات (32).

***الفترة (2000-2004):** رغم الاختلاف في درجة الإرتباط بين الميزان التجاري و أسعار النفط من فترة لأخرى، إلا أنه و عموما أكدت هذه السنوات أن تغطية العجز في رصيد الميزان يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الصادرات المرتبطة أصلا بأسعار البترول على مواجهة إحتياجات الإستيراد. فقد ساهم الإرتفاع في الأسعار في تحقيق فوائض مستمرة، وصل الفائض سنة 2004 إلى 14,271 مليار دولار، و أيضا عرفت الكمية المصدرة من البترول أيضا إرتفاعا وصلت سنة 2005 إلى 1,8 مليون برميل يوميا مقابل 1,2 مليون برميل سنة 2000 (33).

3- المديونية D و خدمتها SD:

تعتبر الديون الخارجية و خدمتها من أهم المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الدول و خاصة الدول النامية، و تعتمد الجزائر على المداخل المتأتية أساسا من الإيرادات البترولية في تسديد و تقليص المديونية و خدمتها، و حسب إحصائيات العمود (1) و (6) و (7) من الملحق (أ) ظهر مايلي:

$$D = -0,02PP + 22,42$$

$$SD = 0,01PP + 4,64$$

$$R^2 = 0,000299$$

$$R^2 = 0,002546$$

$$R = -0,01729$$

$$R = 0,05045$$

من خلال النتائج السابقة و منحني للشكل البياني (5) من الملحق III ، يتضح أن هناك علاقة عكسية بين الديون و أسعار النفط (ميل المعادلة السالب)، و هو ما يعني أن حركة تغيير الديون بالزيادة أو النقصان ليست في نفس إتجاه تغيرات أسعار النفط، بمعامل إرتباط ضعيف يقترب من -1,72% ، و أما معامل التحديد فيشير إلى أن 0,03% من التغيير الإجمالي للديون يفسر من قبل تغيرات أسعار النفط، في حين برزت علاقة طردية بين أسعار النفط و خدمة المديونية بمعامل إرتباط ضعيف لم يتعدى 5,05% بينما كان معامل التحديد 0,25%.

*فترة السبعينات: لقد ساهمت الصدمة البترولية سنة 1973 في توفير موارد مالية ضخمة للكثير من الدول النفطية العربية و منها الجزائر، فتراوحت قيمة المديونية بين 944 مليون دولار و 3412 مليون دولار بين سنتي 1970 و 1974 على التوالي (34). فإستغلت الدولة هذه الأموال في العمل على تنمية إستثمارات عمومية كبرى من خلال مخططاتها التنموية أثناء الفترة، مما دفعها سواء عند بداية المشاريع أو خلال فترة التنفيذ للجوء للإقتراض الخارجي، فإرتفعت قيمة المديونية بشكل كبير، حيث تضاعفت خلال 5 سنوات فقط بدء من سنة 1975 بأكثر من 3,5 مرات لتبلغ نهاية 1979 حوالي 17,051 مليار دولار رغم إرتفاع مقابل في أسعار النفط.

أما عن خدمة الدين، فقد إرتفعت قيمتها أيضا، رغم الزيادة في الأسعار و من ثم الإيرادات التي تساهم في التقليل من الخدمة، و يرجع ذلك بسبب التزايد الذي عرفته الواردات مقابل الصادرات.

*فترة الثمانينات: كانت النتائج كما يلي:

$$D = -0,33PP + 28,03$$

$$SD = -0,09PP + 7,30$$

و تبين كلا المعادلتين أن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط كمتغير مستقل و المديونية و خدمتها كمتغيرات

تابعة.

- في ما يخص المديونية فقد بلغ معامل الارتباط 72,66% مشيراً لعلاقة عكسية و إرتباط قوي حيث أن قيم المديونية الكبرى تقابل قيم أسعار النفط الصغرى، و العكس صحيح كما يتضح أيضا من خلال المنحنى للشكل البياني (5) من الملحق III.

فقد شهدت بداية الفترة إنخفاضا محسوسا في قيمة الدين الخارجي، منتقلا من 19,36 مليار دولار سنة 1980، إلى 15,097 مليار دولار سنة 1984، نتيجة بقاء أسعار النفط فوق مستوى 28 دولار للبرميل، إضافة إلى ما عمدت إليه السلطات العمومية من خلال مخططاتها الخماسي الأول 1980-1984، التقليل من حجم التبعة الخارجية و خاصة منها في الجانب المالي، إلا أن ما حدث سنة 1986، إعتبر نقطة تحول للإقتصاد الجزائري، تفجرت من خلالها أزمة المديونية التي عرفت منذ تلك السنة تزايدا مستمرا، فقد تسبب إنخفاض أسعار البترول في نقص بحوالي 50% من معدلات التبادل

و إيرادات الميزانية، فوصل العجز الكلي للموازنة لرقم قياسي، و أمام غياب سوق مالي، فإن العجز قد تم تمويله عن طريق القروض الأجنبية و الرفع من حجم المديونية (35)، ليرتفع مؤشر المديونية الخارجية/ الناتج المحلي الإجمالي من 32% سنة 1986 إلى 47% سنة 1989 إستنادا إلى معطيات الملحقين (أ) و (ب). و بالتالي فقد أثر إنخفاض أسعار النفط على الوضع المالي للجزائر، حيث تسبب في إنخفاض الصادرات، و بإعتبارها المصدر الوحيد للإيرادات عجزت هذه الأخيرة في تغطية الديون المتراكمة.

-أما عن خدمة الدين، فقد عرفت تزايد مستمرا منذ بداية الفترة حتى نهايتها، فإنتقلت من 3,968 مليار دولار سنة 1980 إلى 6,853 مليار دولار سنة 1989، رغم أن أسعار النفط قد عرفت تقلبات مختلفة بين الإنخفاض والإرتفاع. وعموما برزت العلاقة حسب ميل المعادلة السلوكية، علاقة ارتباط عكسي بأكثر من 84,41% بينما يشير معامل التحديد إلى أن 71,25% من التغير الإجمالي في خدمة الدين يمكن تفسيره من قبل تغيرات أسعارا لنفط والتي أثرت بدرجة كبيرة على قيمة الصادرات المعتمدة على إيراداتها في تسديد أعباء الديون .

لكن الأمر زاد تعقيدا بالنسبة للجزائر عند إنخفاض الصادرات من جهة وإرتفاع خدمة الدين رغم العمل على تقليل الواردات التي تستقطب بدورها جزء كبير من إيرادات الصادرات في تغطيتها ، وهو ما يتضح جليا من خلال مؤشر خدمة الدين / الصادرات الذي إنتقل من 25% سنة 1980 إلى 77% سنة 1989.

* فترة التسعينات: بإعتماد على معطيات التسعينات تم الحصول على النتائج الآتية:

$$PP = SD0,25 + 1,51 \text{ و } PP - = D0,09 + 31,41$$

- فيما يخص المديونية، تظهر المعادلة علاقة عكسية مع أسعار النفط التي تفسر حوالي 2,92% من التغيير الاجمالي في قيمة المديونية، في حين بلغ معامل الارتباط (-17.09%).

وقد سعت الجزائر منذ بداية التسعينات مستفيدة من التحسن الملحوظ في أسعار النفط بسبب حرب الخليج الثانية للتقليل من قيمة الدين الخارجي الذي إنخفض من 28,379 مليار دولار سنة 1990 إلى 25,724 مليار دولار سنة 1992 إلا أن عودة الديون للإرتفاع مجددا بـ 4 مليار دولار سنة 1993 ، وضع الجزائر في موقف العجز على أداء التزاماتها إتجاه الديون ، و ظهرت بذلك ضرورة إعادة الجدولة (36) من خلال الإتفاق مع كل من نادي باريس و نادي لندن وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي الذي إستعدت الجزائر لتطبيقه بإشراف صندوق النقد الدولي إضافة إلى العمل على تخفيض العملة.

ورغم الجهود المبذولة إلا أن قيمة الدين الخارجي عرفت تزايد في بداية تطبيق البرنامج لتصل إلى أعلى نسبة لها سنة 1996 بحوالي 33,65 مليار دولار ، ثم إنخفضت إلى 28,315 مليار دولار سنة 1999 و هذا واضح في المنحنى للشكل البياني (5) من الملحق III، حيث أن إعادة الجدولة بين 1994 و 1995 لم تسمح بالقضاء على الديون وإنما ساهمت في تخفيض جزء كبير من خدمة الدين .

-أما عن خدمة الدين، فيوضح معامل الارتباط البالغ 46,11% أن هناك علاقة طردية مع أسعار النفط التي تفسر أكثر من 21,26% من التغيير الإجمالي لخدمة الدين ، حيث كان من بين أهم أسباب إنخفاض خدمة الدين الشروع في عملية إعادة الجدولة - سبق الإشارة إليها - كما أن هدف البرنامج المتمثل في التقليل في قيمة الواردات وتشجيع الصادرات كميا ونوعيا من جهة ، والتحسين في أسعار النفط من 1994 إلى 1996 من جهة أخرى ساهم في تغطية والتقليل من خدمة الديون التي إنخفضت إلى 4,46 مليار دولار سنة 1997 و هذا ما يبينه منحنى الشكل البياني (6) من الملحق III ، لكنها إرتفعت سنة 1998 إلى 5,28 مليار دولار بسبب تدهور أسعار النفط وإنخفاض قيمة الصادرات مقابل زيادة في الواردات.

* الفترة (2000-2004):

لقد كان الإرتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه الفترة دورا بارزا في التقليل من حجم المديونية وخدمتها حيث إنخفض إجمالي الدين الخارجي إلى أقل من 21,82 مليار دولار سنة 2004، وانتقل مؤشر الدين الخارجي / الصادرات وخدمة الدين / الصادرات من 97% و 17% سنة 2000 إلى 64% و 17% سنة 2004 على التوالي. وقد وضعت الجزائر خطة طموحه بتكلفة 50 مليار دولار خاصة للأعوام الخمسة المقبلة منذ 2004 يتم تحويلها محليا بدلا من اللجوء إلى القروض الخارجية، خاصة بوجود توقعات بوصول إجمالي الإستثمارات إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2009 (37).

ومع التزايد المستمر لأسعار النفط والمداخيل الجزائرية حيث تجاوزت عام 2005 أكثر من 41 مليار \$ بزيادة قدرها 22% مقارنة بسنة 2004 (38)، إستمر تقليل حجم المديونية وخدمتها. فحسب التقرير الذي قدمه رئيس الحكومة يوم 2006/03/21 أشار إلى أن إجمالي الديون قد بلغ 15,5 دولار في فيفري 2006، بعد أن بلغت 16,4 مليار دولار في 31 ديسمبر 2005، وأن الإيرادات والعوائد النفطية ساهمت في التسديد الديون ، حيث دفعت الجزائر حوالي 117,9 مليار دولار من سنة 1985 إلى 2005 (84 مليار دولار لتسديد أصل الدين و 34 مليار دولار كفوائد) (39).

2.2 الجانب النقدي : وفقا للمعطيات سنحاول تسليط الضوء حول أهم الآثار على الجانب النقدي ودرجة الإرتباط بين أسعار النفط وبعض المؤشرات النقدية كالتضخم وسعر الصرف.

أ-التضخم IF:

إنطلاقا من المعطيات الواردة في العمود (9) و (10) من الملحق(ب) ظهرت النتائج الآتية:

$$IF = -0,31PP + 18,73$$

$$R^2 = 0,065071$$

$$R = -0,25509$$

تبين هذه النتائج أن القيم الكبرى لمعدلات التضخم تقابلها القيم الصغرى لأسعار النفط والعكس صحيح، كما يتضح من خلال المنحنى للشكل البياني (7) من الملحق IV وخاصة خلال فترة

2000-2004، ويشير معامل التحديد إلى أن 6,51% من إجمالي التغير في التضخم يمكن تفسيره من قبل تغيرات أسعار النفط أما معامل الارتباط العكسي فيبلغ نحو 26%.

*فترة الثمانينات: حسب معطيات الفترة تم الحصول على المعادلة الآتية:

$$IF=0,05PP+7,73$$

أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين بمعامل ارتباط يصل إلى 16,33% في حين لا يتجاوز معامل التحديد 2,67% فبعد أن وصل معدل التضخم نحو 17,2% سنة 1978، عرف هذا المعدل انخفاضا فيما بعد وصل سنة 1983 إلى 6%. فقد شهد هذا العقد معدلات منخفضة نسبيا بلغ متوسطها 9,05% حيث تميز الإقتصاد الجزائري ومنذ 1986 بسياسة إنكماشية لتقليل من السيولة النقدية خاصة في 1988 والحد من التضخم إضافة إلى سياسة تدعيم أسعار لكثير من السلع من طرف الدولة حيث فرق القانون 89-12 المتعلق بالأسعار بين الأسعار الإدارية الخاضعة لإدارة الدولة والهادفة لتدعيم القدرة الشرائية للأفراد والنشاط الإنتاجي ويتم ضبطها عن طريق تحديد الأسعار القصوى والأسعار الهامشية، والأسعار الحرة(40) وفقا لنظام التصريح بالأسعار الذي يهدف لجعل أسعار السلع والخدمات تعتمد على نظام المنافسة .

*فترة التسعينات: تشير النتائج إلى وجود علاقة إرتباط طردي بمعامل قدره 30,09% و بلغ معامل التحديد 9,05% بينما برزت المعادلة التالية:

$$IF=0,79PP+3,01$$

فقد عرفت الفترة معدلات تضخم مرتفعة بلغ متوسطها خلال 1990-1993 حوالي 23,41% بعد أن شهدت أسعار النفط تحسّن في بداية الفترة . ويفسر المعدل إلى 29,87% سنة 1995 بعد عملية تحرير الأسعار التي أشرفت عليها السلطات من خلال برنامج التعديل الهيكلي . حيث صدر في جانفي 1995 الأمر 95-06 الذي يهدف لجعل أسعار السلع و الخدمات تعتمد على نظام المنافسة، كما تم إلغاء كل الدعم على المنتجات الغذائية و الطاقوية نهاية 1997 ما تسبب في إرتفاع الأسعار بمعدل 100% إضافة إلى قرارات تخفيض قيمة العملة التي بدأت منذ 1991 و أيضا في 1994 ، و من خلال سياسات نقدية صارمة و عمل مفتوح للسوق النقدي، إنخفضت معدلات التضخم إلى 2,27% سنة 1999.

* فترة 2000-2004 : لقد ساهم التحسن الكبير في أسعار النفط في التقليل من معدلات التضخم بشكل كبير من خلال إستخدام العوائد النفطية في تدعيم الجانب الحقيقي والإنتاجي من خلال الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع عمليات الشراكة والخصخصة، وهو ما يسمح بالتوافق بين المعروض السلعي والمعرض النقدي المتزايد بدوره. فأنخفض المعدل إلى 0,91% سنة 2002، ثم عاد للإرتفاع فيما بعد إلى 3,70 سنة 2004، إلا أن السلطات نجحت في إرجاع هذا المعدل إلى 1,6% نهاية 2005 (41).

ب-أسعار الصرف TC:

إستنادا لمعطيات العمود (9) و (11) من ملحق (ب) تم الحصول على النتائج الآتية:

$$TC=0,60PP+14,70$$

$$R2=0,024564$$

$$R=0,156729$$

رغم وجود علاقة طردية بين المتغيرين إلا أن الواضح من خلال النتائج و منحني للشكل البياني (8) من الملحق IV أنه ليس هناك إرتباط قوي بين حركة أسعار النفط وأسعار الصرف، إذ لا يتعدى معامل الإرتباط 15,68% كما أن تغيرات أسعار النفط لا تفسر سوى 2,45% من إجمالي تغيرات أسعار الصرف، ويرجع ذلك أساسا إلى سياسة النقدية المتبعة في كل مرة .

* فترة السبعينات :لقد شهدت فترة السبعينات تقلب مستمر في قيمة العملة نتيجة الإلتعاش في أسعار النفط ومن ثم في إحتياطي الصرف الذي إرتفع ضمن 1,040 مليار دولار سنة 1975 إلى 2,518 مليار دولار سنة 1979 وهو ما يدعم قيمة العملة المحلية حيث إنتقلت من 1 دولار = 4,147 دينار سنة 1977 إلى 3,853 دينار سنة 1979.

*فترة الثمانينات:من خلال المعطيات المتعلقة بالثمانينيات أظهرت المعادلة السلوكية ماييلي:

$$TC= -0,07PP+6,90$$

وهي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين PP و TC ومعامل إرتباط قوي عكسي يبلغ 62,22% وهو ما يعني أن تغيرات أسعار الصرف ليست في إتجاه تغير أسعار النفط.

وأمام التدهور في أسعار النفط عرفت العملة المحلية أيضا تدهور في قيمتها خاصة وأن سعر الصرف كان يحدد إداريا أثناء فترة الثمانينات، حيث إرتفع سعر الصرف من 1 دولار = 4,31 دينار سنة 1981 إلى 7,60 دينار 1989.

كما تميزت هذه الفترة بظهور سوق موازية للعمالات الأجنبية، فاق سعر صرف الدينار بها نظيره في السوق الرسمية، إضافة إلى إنخفاض الإحتياطيات من الصرف الأجنبي بنسبة 66% ما بين 1985 و 1989 وهو ما يزيد من الضغط على قيمة الدينار الجزائري.

*فترة التسعينات: ظهرت النتائج كما يلي :

$$TC = -2,30PP + 83,70$$

أي أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف وأسعار النفط ، تفسر هذه الأخيرة أكثر من 22,21% من التغير الإجمالي في سعر الصرف ، ويصل معامل الإرتباط إلى 47,13% .

وقد بدأت عمليات إصلاح سوق الصرف في مرحلتها التحضيرية الوقائية بإنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة منذ 1990، ثم كانت مرحلة ثانية متعلقة بتخفيض القيمة الخارجية للدينار من خلال برنامج التثبيت عام 1991.

وفي بداية تطبيق برنامج التعديل تم تخفيض قيمة العملة بـ 50% منتقلا من 23,35 إلى حوالي 35,06 دينار كما حدث تخفيض ثاني في نهاية السنة 1994، فإنتقل بذلك نظام الصرف من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التقويم الموجه ليصبح إبتداء من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين لبنوك (42) .

كما أدى إنخفاض أسعار البترول خلال 1998-1999 إلى ضعف ميزان المدفوعات وعجز في حساب رأس المال وبالتالي تطبيق مجال الإستدانة الخارجية، مما أدى إلى فقدان الإحتياطي الدولي وبالتالي زيادة الضغط على الدينار مما دفع بالسلطات إلى الإبقاء على سعر فائدة مرتفع مع عدم التدخل عند إنخفاض الدينار (43).

*فترة 2000-2004:

عرفت هذه الفترة تحسنا ملحوظا في قيمة العملة المحلية نتيجة الإرتفاع المستمر في أسعار النفط حيث إنتقل سعر صرف من 1 دولار مقابل ل: 79,683 دينار سنة 2002 إلى 72,060 دينار سنة 2004 خاصة بعد أن وصل الإحتياطي من الصرف الأجنبي إلى أكثر من 43.1 مليار دولار من السنة نفسها بسبب إنتعاش أسعار النفط.

3.2 الجانب الإجتماعي : لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الإقتصادي والنقدي

فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الإجتماعي و بشكل خاص البطالة.

1.3.2 البطالة CH: إنطلاقا من المعطيات الواردة في العمود (9) و (12) من الملحق (ب) تم إستخلاص

النتائج الآتية:

$$CH = -0,13PP + 25,13$$

$$R^2 = 0,060878$$

$$R = 0,2467346$$

حسب ميل المعادلة السالب، فإن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة، بإعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الإستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري.

فقد كان للتحسن الملحوظ في أسعار النفط منذ 1973 دورا هاما في تمويل الإستثمارات الضخمة التي شرعت فيها الجزائر في مخططاتها لتلك الفترة، خاصة وأن قطاع المحروقات قد حضي بالنسبة الأكبر من إجمالي الإستثمارات ، فتقلص معدلات من 22% سنة 1977 إلى 19% سنة 1979.

ويشير معامل التحديد إلى أن حوالي 6,09% من التغير الإجمالي الذي يطرأ على معدلات البطالة يمكن تفسيره من خلال تغيرات أسعار النفط ، في حين يظهر معامل الارتباط العكسي البالغ 24,67% أن حركة تغير المعدلات من البطالة ليست في نفس إتجاه تغيرات أسعار النفط ، وهو ما يظهر جليا من خلال إرتفاع المعدلات بعد أزمة 1986 إلى 21% وبالمقابل إنخفاضها سنة 1989 بعد تحسن أسعار النفط و هذا واضح في منحنى للشكل البياني (9) من الملحق

.IV

*فترة التسعينات: لم تختلف فترة التسعينات عن السنوات السابقة من حيث طبيعة العلاقة العكسية بين المتغيرين كما توضحه المعادلة السلوكية لهذه الفترة:

$$CH = -0,42PP + 33,617$$

وأما عن درجة الارتباط فهي قوية، إذ بلغ معامل الارتباط حوالي 55,13% وصل معامل التحديد إلى 30,39% ولعل أهم ما ميز هذه الفترة التأثير السلبي الذي خلفه برنامج التعديل الهيكلي على الجانب الاجتماعي وتحديد البطالة في المجتمع، إذ بلغ متوسط البطالة للفترة (1994-1998) 27,2% حيث يرجع هذا الارتفاع للأسباب الآتية:

✓ انخفاض أسعار النفط مما يعني عدم القدرة على تمويل الكثير من المشاريع؛

✓ تسريح العمال الناجم عن عمليات الخصخصة، وتطهير المؤسسات، فقد أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن حوالي 76 مؤسسة و 64 وحدة إنتاج مستها إجراءات الغلق والتصفية، وهو ما تسبب في تسريح 400.000 مليون عامل نحو البطالة (44)؛

✓ النمو الديمغرافي، حيث إزداد عدد السكان خلال عشر سنوات سبقت البرنامج بنسبة 31,05%؛

✓ حالة اللاستقرار السياسي الذي عاشته الجزائر في تلك العشرية، وما ترتب عنها من تعطيل للكثير من النشاطات الاقتصادية، ونفور الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الإقتصاد الجزائري.

*فترة 2000-2004: شهدت هذه السنوات تحسن ملحوظ في معدلات البطالة التي إنخفضت من 29,2% سنة 1999 إلى 23,7% ثم إلى 17,7% سنتي 2003 و 2004 على التوالي: في حين بلغت نهاية سنة 2005 حوالي 15,3% (45)، ويرجع ذلك أساسا إلى إرتفاع أسعار النفط الذي أتاح للجزائر فرص كبيرة لتمويل إستثماراتها المحلية من جهة أو إستقطاب إستثمارات أجنبية خاصة لهذا القطاع من جهة أخرى. وحسب تقرير رئيس الحكومة الذي سبقت الإشارة إليه مقيما وضعية الجزائر 2005 فإن إجمالي الإستثمار بلغ 1200 مليار دينار في حين وصلت عملية التشغيل إلى 684.000 منصب (46). وما

يمكن الإشارة إليه، أنه أمام النمو الديمغرافي المتزايد وسلسلة الخصخصة والشراكة المتواصلة تبقى معدلات البطالة مهددة بالارتفاع، خاصة وأن الفوائض البترولية لم يحسن إستغلالها في إحداث تنمية مستدامة و لهذا نحاول الإجابة على التساؤل الذي أفرزته الدراسة و هو: ما الذي فعله النفط بالجزائر ؟

4.2: مفارقات النفط في الجزائر: إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزمتها، إلا أن الحديث عما فعله النفط بالإقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية.

فقد تسبب الإعتماد المفرط على البترول في تكوين إقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية ، وهو ما حدث سنة 1986 حين إنخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك إحتلالات هيكلية بارزة وعجز موازين لدولة الخارجية منها الداخلية ، فأصبح الإقتصاد الجزائري يتصف بالإقتصاد البترولي، الشيء الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الآخر وهو الأهم للدولة والممثل في القطاعات الإنتاجية . فإقتصرت التمويلات والإستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات رغم مشكلة النضوب التي يدركها العام والخاص، وأهملت تطوير مؤسساتها لتفعيل دورها في إحداث تنمية مستدامة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية بالنظر لمسألة ديمومة النشاط الإنتاجي وتنوعه، و نلتمس ذلك من خلال تقرير البنك العالمي حول آخر التطورات والآفاق المستقبلية الإقتصادية:

● أثار التقرير نقطة هامة وحساسة وهي كون الرخاء المالي الذي تعرفه الجزائر خلال السنوات الأخيرة والناتج عن إرتفاع أسعار النفط قد أخر وعطل الإصلاحات فيها ولا سيما منها الإصلاحات الهيكلية.

● لا يتم توجيهه إلا نسبة قليلة من الأصول المالية والفوائض المتراكمة إلى الإستثمارات المنتجة، ويرجع ذلك إلى صعوبات التمويل التي تواجهها الشركات والمؤسسات المنتجة في الجزائر.

وقد تسبب اللاعقلانية في توزيع الموارد بين القطاعات ومؤسسات الإقتصاد في حدوث انفصال ظاهر بين القطاع المالي والقطاعات الإنتاجية، بإعتبار أن هناك مفارقة كبرى بين وفورات مالية هائلة يبيتها المؤشرات الإقتصادية الكلية وصعوبات تمويلية ضخمة أثبتتها واقع المؤسسات الوطنية المنتجة.

الإستنتاجات: بإعتمادنا على نظام "E.views" إتضح لنا النتائج التالية:

- 1- أن هناك علاقة تشابكية بين الإقتصاد الوطني وقطاع المحروقات، جسدتها معاملات الارتباط المرتفعة بين الكثير من المؤشرات وأسعار النفط حتى فاق 90 % بالنسبة للصادرات المعتمدة أصلا على الصادرات النفطية.
 - 2- أن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الإقتصاد الوطني إختلالا أو توازنا وهو ما أكدته أزمة 1986 التي نقلت العديد من المؤشرات من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز، الميزان التجاري (-) 1.79 مليار دولار)، كما ساهمت في إرتفاع المديونية ومعدل التضخم ومعدلات البطالة، وفي تدهور الصادرات... الخ، وهو الأمر ذاته بالنسبة لأزمة 1998.
 - 3- أن الإقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية، ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للمداخيل، وإذا كانت الصدمات السلبية قد أخلّت من موازينه حينها، فإنّ الإيجابية منها (كأزمة 1973، حرب الخليج الأولى (1980-1988) وثورة الأسعار بالإرتفاع في السنوات الأخيرة قد أكدت أن إستقرار وتوازن الإقتصاد لا يمكن أن يتعدّد مداه القصير، لأن إستغلال وإستخدام الفائض المالي يبقى بعيدا عن التنمية المستدامة.
 - 4- رغم الإرتباط الشديد الذي أوضحته الدراسة خاصة بين المؤشرات الإقتصادية وأسعار النفط إلا أنّ الجانب الإجتماعي لم يظهر تحسّنا بالنظر لإنتعاش أسعار النفط، بل بقيت معدلات البطالة بعيدة كل البعد عن حجم الفوائض المالية المعتبرة التي يدرها القطاع، وبقي المجتمع الجزائري بعيدا عن وسائل الرفاهية.
- إن إبراز هذه الحقائق لا يعني أن البترول قد فشل تماما في تطوير الإقتصاد الجزائري، بل أن مساهمته تبقى كبيرة وخاصة ما حدث في السنوات الأخيرة من إصلاحات والتخلص من المديونية الخارجية، إلا أن واقع الجزائر حاليا يفرض ضرورة إستخدام الفوائض المالية للنفط في تحسين الجانب المالي " الأسواق المالية والنقدية " والعيني " المؤسسات والإستثمارات الإنتاجية " معا.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الملحق (أ) : مؤشرات التجارة الخارجية والمديونية والناتج المحلي في الفترة (1975-2004)

المؤشرات الاقتصادية	أسعار النفط PP	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الصادرات E	الواردات IM	الميزان التجاري BC	المديونية D T	خدمة المديونية S D
الوحدة	دولار للبرميل	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار
الترقيم	1	2	3	4	5	6	7
1975	12,75	15,59	4,701	6,015	-1,314	4,593	0,457
1976	13,05	17,79	5,332	5,082	0,25	6,085	5,853
1977	104,20	21,04	5,928	7,125	-1,197	8,902	1,028
1978	15,12	26,43	6,347	8,682	-2,334	13,687	1,489
1979	24,80	30,28	8,198	8,511	-0,313	17,051	2,792
1980	35,21	42,35	15,623	10,559	5,064	19,36	3,968
1981	35,50	44,37	13,296	11,269	2,027	18,379	3,903
1982	31,71	45,20	11,476	10,738	0,738	17,604	4,381
1983	30,05	48,82	13,029	10,395	2,643	16,047	4,591
1984	28,06	52,95	13,078	10,482	2,596	15,097	4,984
1985	27,52	85,00	12,841	9,844	2,997	16,483	4,870
1986	12,97	63,07	7,430	9,228	-1,798	20,436	5,117
1987	17,83	64,64	8,606	7,042	1,564	24,386	5,381
1988	14,24	58,79	8,155	7,400	0,755	24,856	6,269
1989	16,10	55,47	8,949	9,188	-0,239	26,063	6,853
1990	21,15	61,84	11,018	9,680	1,338	28,379	8,562

1991	28,85	46,69	11,790	7,684	4,106	27,875	9,008
1992	18,80	49,14	11,137	8,648	2,489	25,724	9,278
1993	18,60	50,95	10,098	8,761	1,337	29,724	9,050
1994	16,31	42,43	8,591	9,570	-0,979	29,486	4,520
1995	17,60	44,08	10,422	10,126	0,296	31,573	4,244
1996	21,60	46,94	12,599	9,106	3,493	33,651	4,281
1997	19,49	48,20	13,923	8,688	5,235	31,222	4,465
1998	12,85	47,84	10,956	9,834	1,122	30,473	5,280
1999	18,03	48,26	15,824	12,735	3,089	28,315	5,116
2000	28,00	54,20	25,940	13,397	12,543	25,261	4,500
2001	24,80	54,90	23,041	13,565	9,476	22,571	4,464
2002	25,24	55,91	22,185	15,475	6,710	22,642	4,150
2003	29,03	60,85	25,952	14,814	11,138	23,353	4,358
2004	38,66	76,599	34,178	19,907	14,271	21,821	5,658

الملحق (ب) : مؤشرات البطالة وسعر الصوف ، التضخم وأسعار النفط في الفترة (1975-2004)

المؤشرات الاقتصادية	أسعار النفط PP	التضخم IF	سعر الصرف TC	معدل البطالة CH
الوحدة	دولار للبرميل	%	1 دولار مقابل الدينار	%
الترقيم	9	10	11	12
1975	12,75	-	3,9490	-
1976	13,05	-	47,1640	-
1977	14,20	12,00	4,1470	22
1978	15,12	17,20	3,9659	17
1979	24,80	11,50	3,8531	19
1980	35,21	9,60	3,8375	22

1981	35,50	14,60	4,3158	22
1982	31,71	6,70	4,5921	20
1983	30,05	6,00	4,7885	19
1984	28,06	8,10	4,9835	19
1985	27,52	10,50	5,0279	20
1986	12,97	12,40	4,7023	20
1987	17,83	7,40	4,8375	21
1988	14,24	5,90	5,9144	21
1989	16,10	9,30	7,6084	17
1990	21,15	15,38	8,9648	20
1991	28,85	26,65	18,4670	22
1992	18,80	31,57	21,8720	24
1993	18,60	20,02	23,3500	24
1994	16,31	28,33	35,0550	25
1995	17,60	29,87	47,6490	30
1996	21,60	19,00	54,7470	27
1997	19,49	5,89	57,6760	26
1998	12,85	4,76	58,7350	28
1999	18,03	2,27	66,5720	29,2
2000	28,00	0,75	75,2570	28.1
2001	24,80	4,30	77,2600	21.4
2002	25,24	0,91	79,6830	22.4
2003	29,03	2,71	77,3947	23,7
2004	38,66	3,70	72,0603	17,7

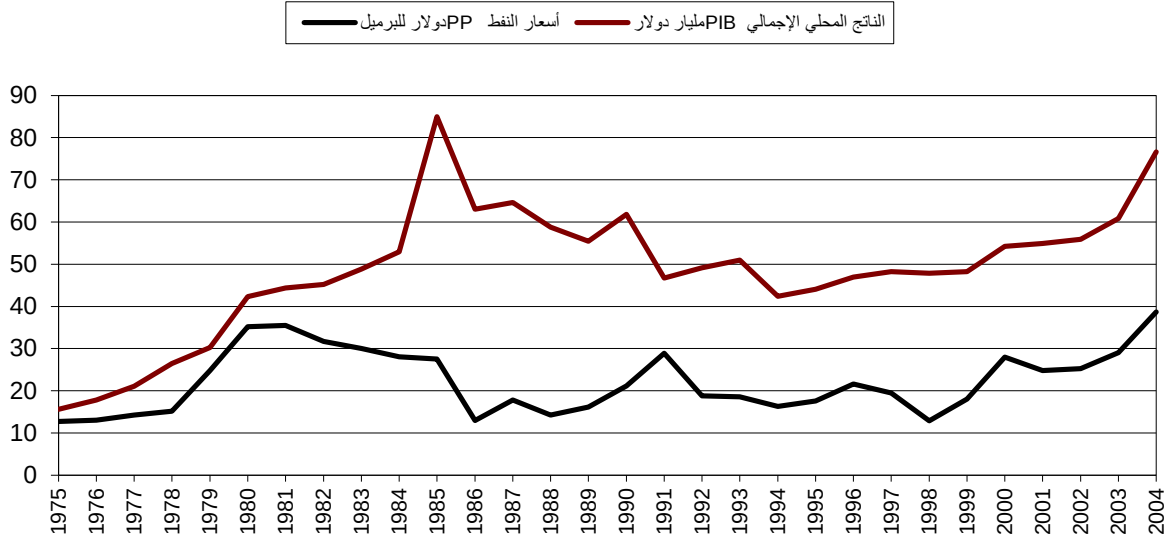
المصدر: من إعداد 2-2002، ONS، n=111، collection statistiques

حيث إستنتجت إحصائيات الملحقين أ و ب من:

1-الديوان الوطني الإحصاء على الموقع: www.ons.dz

الشكل البياني (1)

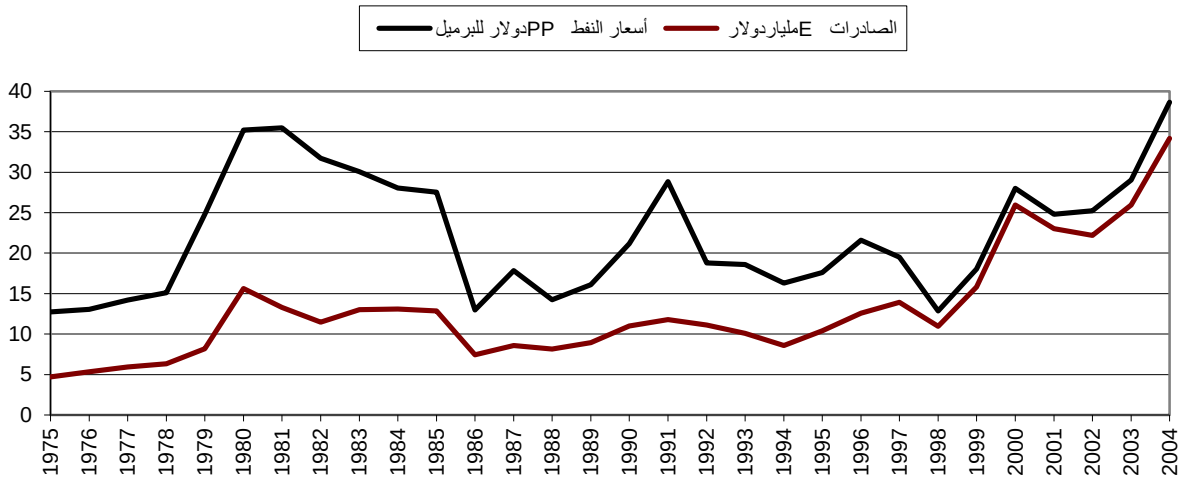
تطور أسعار النفط و الناتج المحلي الإجمالي من 1975-2004



المصدر : من إعداد الباحثين بإعتمادنا على إحصائيات العمود 1 و 2 من الملحق أ

الشكل البياني (2)

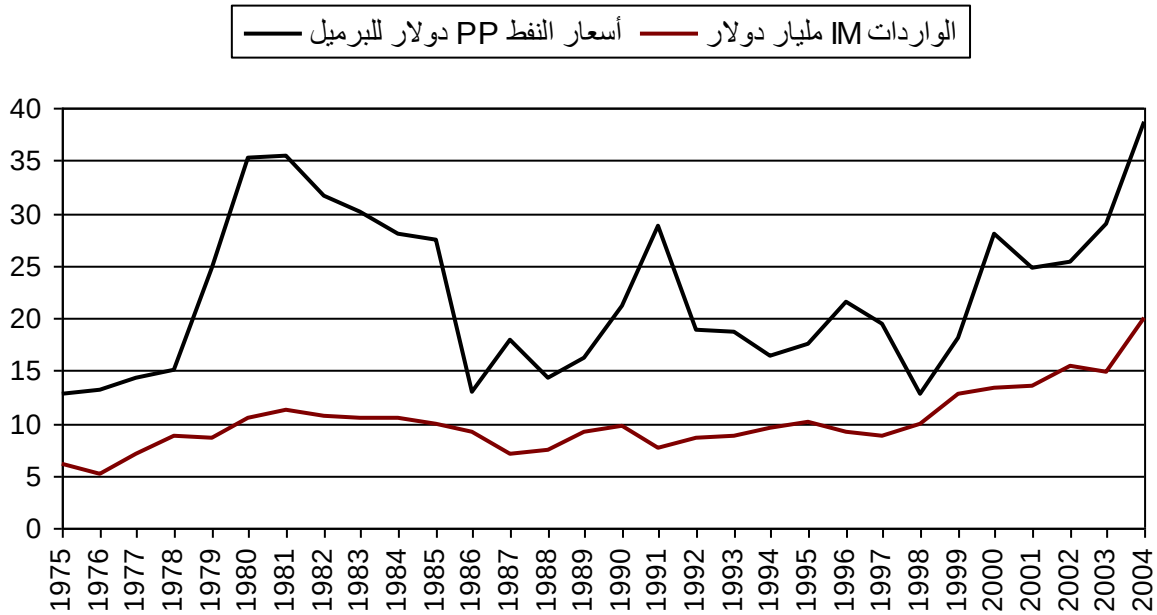
تطور اسعار النفط و الصادرات من 1975-2004



المصدر: من إعداد الباحثين بإعتمادنا على إحصائيات العمود 1 و 3 من الملحق أ

الشكل البياني (3)

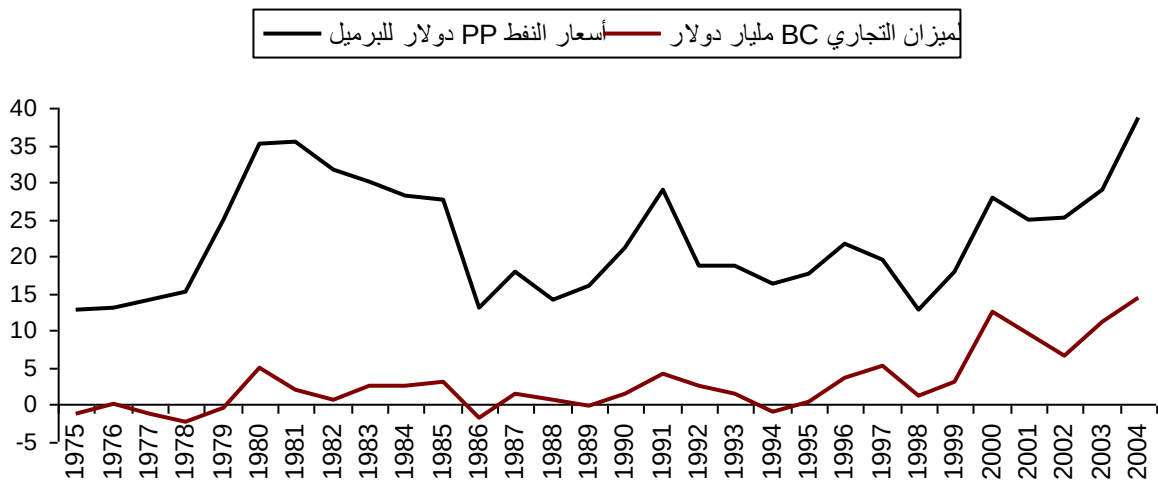
تطور أسعار النفط والواردات من 4002-5791



المصدر: من إعداد الباحثين بإعتمادنا على إحصائيات العمود 1 و 4 من الملحق أ

الشكل البياني (4) :

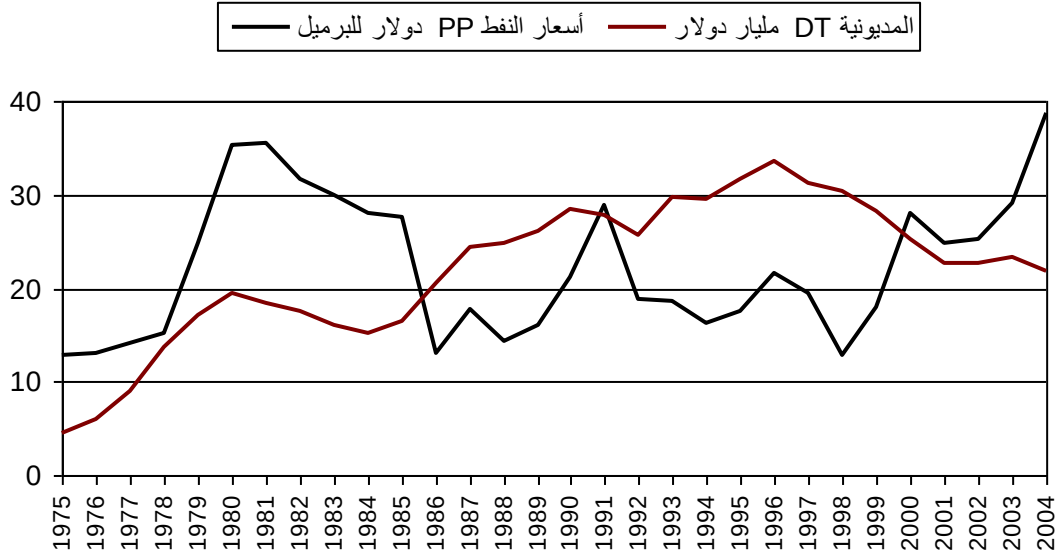
تطور اسعار النفط و الميزان التجاري من 4002-5791



المصدر: من إعداد الباحثين بإعتمادنا على إحصائيات العمود 1 و 5 من الملحق أ

الشكل البياني (5) :

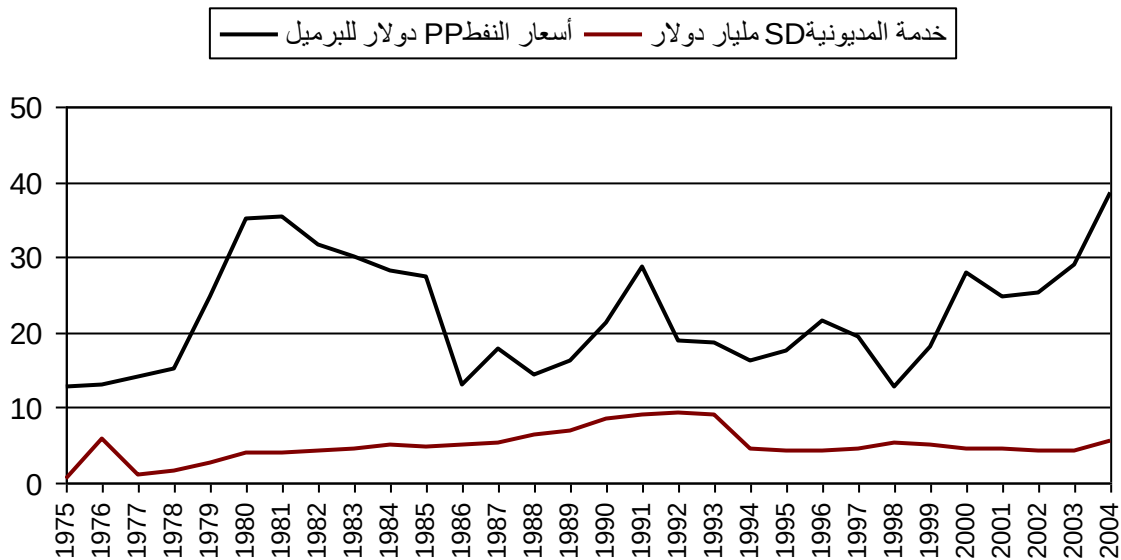
تطور أسعار النفط و المديونية من 4002-5791



المصدر: من إعداد الباحثين بإعتمادنا على إحصائيات العمود 1 و 6 من الملحق أ .

الشكل البياني (6)

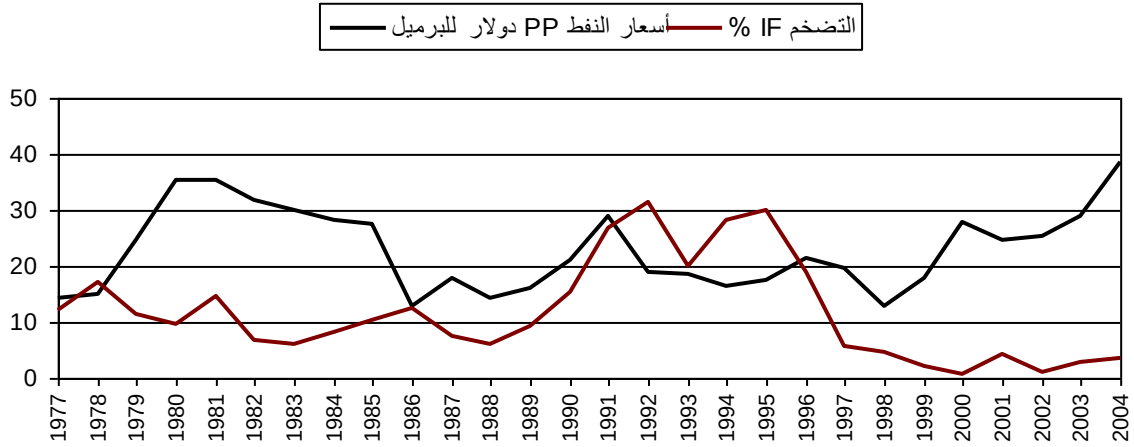
تطور أسعار النفط و خدمة المديونية من 4002-5791



المصدر: من إعداد الباحثين بإعتمادنا على إحصائيات العمود 1 و 7 من الملحق أ .

الشكل البياني (7)

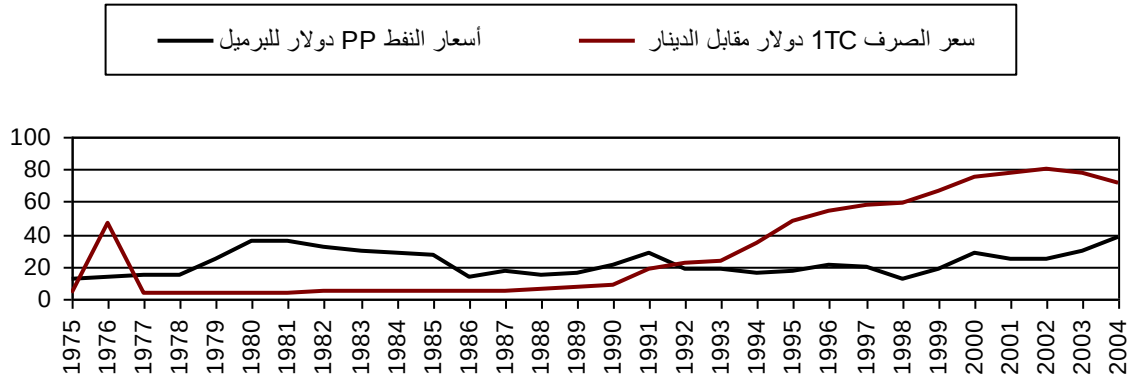
تطور اسعار النفط و التضخم من 4002-7791



المصدر: من إعداد الباحثين بإعتمادنا على إحصائيات العمود 9 و 10 من الملحق ب

الشكل البياني (8)

تطور أسعار النفط و سعر الصرف من 4002-5791



المصدر: من إعداد الباحثين بإعتمادنا على إحصائيات العمود 9 و 11 من الملحق ب

الإحالات والمراجع :

01-ورقة خاصة بقطاع المحروقات في الجزائر في مؤتمر الطاقة العربي الثامن، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

ماي 2006 ص 1 على الموقع: WWW.aopec.org .

02-يسري أبو العلا: "مبادئ الإقتصاد البترولي و تطبيقها على التشريع الجزائري"، دار النهضة العربية، 1996، ص 20-24.

03-من بين هذه الشركات: الشركة الوطنية للبحث و إستغلال بترول الجزائر "السينريال"، شركة أبحاث و إستغلال بترول الصحراء " الكرايس"، و هما شركتان فرنسيتان منحت لهما 24 رخصة تغطي مساحة 327 كلم² بالإضافة إلى شركات أمريكية و بريطانية و إيطالية.

04-قبل الإستقلال كانت هذه المنازعات البترولية يتم الفصل و الحكم فيها من خلال أعلى هيئة قضائية و هي مجلس الدولة الفرنسي.

05-حسين عبد الله: "البترول العربي: دراسة إقتصادية و سياسية"، دار النهضة القاهرة، 2003، ص 122.

06-حسين مالطي: "النفط الأحمر" ترجمة السيد مصطفى جنيدي -دار مارينو للنشر 1997 ص 126 135.

07-يسري أبو العلا: مرجع سابق ، ص 284.

08-إستثني من هذه القرارات الشركات الفرنسية جيتي التي وافقت على شروط الجزائر.

09-حسين مالطي: مرجع سابق ، ص 235-240.

10-يسري أبو العلا: مرجع سابق ص 228.

11-أحمد هني: " المديونية"، موفم لنشر، الجزائر، 1992، ص 76.

12-يسري أبو العلا: مرجع سابق ، ص 304.

13-مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، مرجع سابق، ص 03-27.

14-تتكون المصادر الطاقوية في الجزائر من المحروقات "بترول خام و غاز الطبيعي ،اليورانيوم و الفحم بكميات قليلة و الطاقات المتجددة.

15- تتمثل الطاقات المتجددة في الطاقة المائية، الشمسية و الجوفية.

Journal l'Actualité Autrement Vue: 01/12/2005, P-08-16

17-يسمى في بعض البلدان بصناديق النفط، صناديق التثبيت.

- 18- قانون رقم 02-0200 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000، و لمزيد من التفاصيل أنظر: الجريدة الرسمية - العدد 37- صادرة بتاريخ 2000/06/28 متضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.
- 19- أضيفت إلى إيرادات الصندوق نتيجة الوضع المالي لبنك الجزائر لإرتفاع إحتياطياته من العملة الصعبة ، لمزيد من التفاصيل أنظر : الجريدة الرسمية : العدد 38- صادرة بتاريخ 2003/12/29 متضمنة قانون المالية لسنة 2004
- 20- مؤتمر الطاقة العربي الثامن : مرجع سابق ، ص 01.
- 21- حسن بهلول : " الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية"، مطبعة حلب، الجزائر ، 1993 ، ص 182
- 22- الوضعية الاقتصادية للجزائر 2005، وزارة الشؤون الخارجية 2006، عل الموقع: Ma-ar / staries. Php ص 01 .
- Mohamed Elhocine Bennissad: "Economie du développement de L' Algérie" office des publications universitaires Alger-23 1981, P- 234
- 24- احمد هني : مرجع سابق ، ص 76.
- 25- السعر الفوري لسلة أوبك كان قد بلغ أثناء الأزمة حوالي 13,53 دولار للبرميل، ويعود هذا الاختلاف بين سعر البترول الجزائري و السعر المرجعي لأوبك لعاملي النوعية و القرب من مواقع الإستهلاك.
- 26- Abderrahmane Mebtoul: "l'Algérie face aux défis de la mondialisation" office des publications universitaires, Alger ,2002,P118
- 27- تقرير حول الوضعية الاقتصادية للجزائر 2005 على الموقع: www. gucciaac. org lb2005
- Mohamed Elhocine Benissad, Op-cité , P 181-28
- 29- بطاهر علي : "سياسات التحرير و الإصلاح الإقتصادي في الجزائر " مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، السنة الأولى، العدد 00 ، مخبر العولمة و إقتصاديات شمال إفريقيا ، ك.ع.إق.و ع.ن.ج.، جامعة الشلف السداسي الثاني، 2004، ص 190.

30-وصاف سعيدي وقويدري محمد : "تنمية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الإقتصادي " مجلة بحوث إقتصادية عربية ،العدادان 34-35- ، السنة 13 ،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ،القاهرة،2005، ص 219.

Mohamed Elhocine Benissad, op- cité, p235-31

32-بطاهر علي: مرجع سابق، ص 183 .

33-2006 energy information administration: www eia doc. gov

34- Ahmed Benbitour:" l'Algérie au troisième millénaire" édition

Marimoor, Algérie 1989, p75

35-دربال عبد القادر وزايري بلقاسم : تأثير الشراكة الورو-متوسطة على الأداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر ،ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سطيف، يومي 29-30-2001.

36-طريقة تسديد الديون التي تمت جدولتها هي طريقة التسديد المختلطة المتضمنة:

-التسديد يكون على أساس إطالة فترة الإستحقاق إلى 16 سنة

-التسديد يبدأ مع إنتهاء فترة الإعفاء المقدرة بـ4 سنوات بداية من 1998/05/31

37-www.gucciaac. og lb ص 03.

38-جريدة الخبر ليوم 2006/06/27.

39-الوضعية الاقتصادية للجزائر 2005: مرجع سابق ص 01.

40-تعرف بنظام التصريح بالأسعار،يصرح الأعوان الإقتصاديين من خلاله بالمنتجات و الأسعار المرغوبة لدى المصالح التجارية،ويتعين على الأعوان الإلتزام بتلك الأسعار و هي موجهة لتحسين عرض السلع عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار

41-الوضعية الاقتصادية للجزائر2005مرجع سابق ص 01.

42-بطاهر علي: مرجع سابق، ص 191.

